الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم التسيير تخصص : التسيير الاستراتيجي

معايير التسيير الاستراتيجي للقروض في البنوك التجارية – دراسة حالة وكالة مستغانم–

من إعداد الطلبة:

عبدالقادر أيمن عبد العزيز

عمارة أحلام

إشراف الأستاذ:

د/مقراد عبدالله

السنة الجامعية 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم التسيير تخصص : التسيير الاستراتيجي

معايير التسيير الاستراتيجي للقروض في البنوك التجارية – دراسة حالة وكالة مستغانم–

من إعداد الطلبة:

عبدالقادر أيمن عبد العزيز

عمارة أحلام

إشراف الأستاذ:

د/مقراد عبدالله

السنة الجامعية 2022/2021

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهما و الإشارة بفضلهما و الذي كرمهما الله في كتابه الحكيم،

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"ولا تقل لهما أف و لا تنهر هما و قل لهما قولا كريما "

إلى من حملتني و هنا على وهن و سهرت علي الليالي لأب بلغ المعالي إليك يا أمي الحنونة،

يا أطيب رحيق في الوجود حفظك الله و أطال في عمرك.

إلى الذي لا أنسى فضله لما قدمه لي لأرى النور إلى مكان له الفضل في رعايتي و تعلمي أبي حفظك الله و أطال في عمرك .

تشكرات

الحمد الله و الشكر لرب العالمين الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع و كذلك الصلاة و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "الرحمة المهداة "

أتقدم بجزيل الشكر الى استاذتنا و مؤطرنا "مقراد عبدالله" الذي أرشدنا بنصائحه و توجيهاته ،و كان قدوة الحسنة و كذلك الأساتذة الأخرين نظر للمجهود المبذول من طرفهم و خلال المشوار الدراسي .

جعلهم الله نور يهتدى به الطالب

و أشكر الجزيل و العرفان لكل من ساعدني في إعداد هذا مذاكرة

وكما أتقدم بشكر كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنارة دربي و تصويب عقلي.

ملخص

إن المصارف التجارية تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و لانعاش الاقتصادي لأي بلد ،و ذلك من خلال قيامها بوظيفة جوهرية تتمثل في منح القروض بطرق و معايير استراتيجية حديثة بالاعتماد على الموارد مستمدة من الودائع ،والحسابات الجارية الممنوحة لديها من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي هذا بالإضافة إلى موارد خارجية أخرى فالاقتراض من البنوك التجارية أصبح من أهم مصادر التمويل ،وذلك لتوفر هذه الأخيرة على الأموال اللازمة لتسيير الأنشطة المختلفة و بشكل مستمر.

و باعتبار المشاريع الاستثمارية القوة المتحركة الاقتصاد يجب على المستثمر اتباع أسس و معايير لتقييم هذه المشاريع حتى يتم اختيار أفضلها و أكثرها إنتاجية ، و تمويل الاستثمار بشكل أفضل يولد نتائج إيجابية حيث أن هذا التمويل لا يتحقق إلا اذا كان قائما على تسيير استراتيجية حديث القروض .

الكلمات المفتاحية : المصارف التجارية ، قروض المصرفية ، سياسة الإقراض ، المشاريع الاستثمارية .

Résumé

Les banques commerciales jouent un rôle important dans la réalisation du développement économique et la reprise économique et de tout pays .et pétrissent grâce à sa fonction de base est d'accorder des prêts moyens et les normes de la stratégie moderne basé sur dérivée a partie des ressources de dépôt ,en cours accordés et les comptes de des divers secteurs de l'économie nationale ,en plus de ressources externes valaguetard d'autres banques commerciales est devenu des plus importantes sources de financement ,et que ce dernier a fournir les fonds nécessaires à la conduite des différentes activités et en continu.

Comme la force motrice de l'économie des projets d'investissement a l'investisseur doit suivre les principes et les critères d'évaluation de ces projets jusqu'à choisir la meilleure et la plus productive ,et le finalement de l'avertissement afin de mieux générer des résultats positifs que ce financement peut être atteint que si elle est fondée sur la conduite stratégique d'une interview pour les prêts .

Mots clés : banques commerciales, crédits bancaires, politique de crédit, projets d'investissement.

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال و الجداول	
المقدمة العامة	4-1
الفصل الأول : المعايير الاستراتيجية لمنح القروض و تنمية الودائع في البنوك التجارية	31-5
مقدمة الفصل	6
المبحث الأول : مفاهيم حول القروض المصرفية و إجراءات منحها	21-7
المطلب الأول : الائتمان المصرفي	8-7
المطلب الثاني: تعريف القروض المصرفية	10-9
المطلب الثالث : الإجراءات التطبيقية لمنح قرض بنكي	14-10
المطلب الرابع: أنواع القروض المصرفية	18-15
المطلب الخامس: مراحل منح القروض	21-18
المبحث الثاني : استراتيجية و تنمية الودائع في البنوك التجارية	30-22
المطلب الأول : نشأة و تعريف الاستراتيجية المصرفية	24-22
المطلب الثاني: تعريف الودائع المصرفية و أنواعها	26-24
المطلب الثالث : استراتيجية المنافسة السعرية	27-26
المطلب الرابع : استراتيجية المنافسة غير السعرية	29-27
المطلب الخامس : استراتيجيات أخرى لجدب الودائع	30-29
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني: معايير منح القروض الاستثمارية	62-32
مقدمة الفصل	33
المبحث الأول: قروض الاستثمار	43-34
المطلب الأول: مفهوم القروض المفهوم القروض الاستثمار	34
المطلب الثاني: خصائص القروض الاستثمار و أهميتها	36-35
المطلب الثالث: عمليات قروض الاستثمار	39-36

المطلب الرابع: مخاطر القروض و الاستثمار	42-39
المطلب الخامس: الحلول المقترحة للحد من مخاطر القروض الاستثمارية	43
المبحث الثاني: سياسة الإقراض و معايير منح القروض الاستثمارية	61-44
المطلب الأول : السياسة الإقراض و مكوناتها	46-44
المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في سياسة الإقراض	47-46
المطلب الثالث: الدراسة التقنية و المالية للقرض	54-47
المطلب الرابع: مراحل منح القروض الاستثمارية	58-54
المطلب الخامس : الضمانات البنكية	61-58
خاتمة الفصل	62
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم	-63
مقدمة الفصل	64
المبحث الأول : تقديم البنك الخارجي الجزائري	70-65
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن البنك الخارجي الجزائري	65
المطلب الثاني : أهداف و مهام البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي	67-66
المطلب الثالث : تقديم وكالة مستغانم	70-67
المبحث الثاني : دراسة ملف القرض الاستثماري	80-71
المطلب الأول : دراسة ملف القرض الاستثماري	72-71
المطلب الثاني : المقاييس المطلوبة لمنح القرض	73-72
المطلب الثالث : بطاقة تقنية للمشروع	75-73
المطلب الرابع : دراسة المالية للمشروع	80-76
خاتمة الفصل	81
خاتمة	84-82
قائمة المراجع	87-85

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	**67**
02	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي	**68**

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	اليد العاملة	**73**
02	تقدر المنتوج العام	**74**
03	الأسعار المقترحة من طرف المؤسسة	**74**
04	الأسعار المشروبات المقترحة من طرف المؤسسة	**74**
05	البنية المالية	**75**
06	إعداد استحقاقات التثبيثات	**76**
07	استحقاق الاهتلاك	**77**
08	حساب التغيير رأس المال العامل	**78**
09	النتائج التقديرية	**78**

المقدمة

مقدمة

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا في غاية الأهمية و الخطورة معا لما له من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد و ممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك و الاقتصاد الوطني . فمدى سلامة الجهاز المصرفي ، لا ترتبط كثيرا بحجم الائتمان المصرفي الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة و حسن إدارة و تسيير و توظيف الفائض الاقتصادي ، و قدرته على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي و يعد اكثر أسباب نجاح الدول في تحقيق معدلات النمو و التنمية المستهدفة و تتعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للبنك باعتبارها العمود الفقري له لوظيفته الرئيسية كوسيط مالي فضلا على أن عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنك مهما تعددت و تنوعت مصادر الإيرادات الأخرى .و يرتبط بتللك القضية أهمية دراسة تكلفة مصادر الأموال التي يقوم البنك بتعبئتها لمواجهة أنشطته الإقراضية و الاستثمارية المختلفة . و يرتبط بهذا الموضوع قضية تسعير التسهيلات و القروض المصرفية بما يعكس تكلفة الأموال و أهمية تحقيق هامش مناسب لربحية و نمو البنك .

و يعتبر هدف البنوك الوصول إلى قرارات ائتمانية و استثمارية يتم صياغتها في إطار علمي و عملي و يستند إلى ضوابط و خبرات تمكن في النهاية من تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك و المتمثلة في تمويل و توسيع النشاط الاستثماري و تحقيق الربحية و النمو الاقتصاد دون إغفال أو إسقاط للدور الاجتماعي له كمؤسسة مالية تنشط داخل مجتمعها الذي تنتمي إليه .

و يعتبر منح القروض من الوظائف الهامة و الأساسية للبنك ، كما تكل المصدر الأساسي لدخله ، و منه فتمويل المؤسسات يمثل الانشغال الأهم الأصحاب هذه المؤسسات ، و عليه فالبنوك تسعى لتمويل المؤسسات عن طريق الهيئات المكلفة بمتابعة و منح القروض الاستثمارية ، و قبل منه هده القروض لابد من اتخاذ الإجراءات لتجنب المشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها و كل ذلك نتيجة للمخاطر التي قد تلحق بالبنك لذلك أصبح إلزاميا على البنوك أن ترسم خطة إقراضية يسترشد بها متخذو القرارات عند النظر في طلبات القروض ، حيث يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسة التي تطلب القروض و تكون هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة بالنسبة للبنك خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل .

و في هذه الظروف تعمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانيتها و وسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة و توجيهها نحو الأفضل الاستعمالات الممكنة.

و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

- ماهي معايير التسيير الاستراتيجي للقروض في البنوك التجارية و ماهي معايير منح القروض الاستثمارية ؟

و يتفرع هذا السؤال إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالائتمان المصرفي و أهميته في النشاط الاقتصادي ؟
- ماهي الاستراتيجيات المتبعة في التنمية الودائع في البنوك التجارية ؟
- ما هو مفهوم القروض الاستثمارية ؟
- ماهي مخاطر منح القروض؟
- ماذا نقصد بسياسة الإقراض و منح القروض الاستثمارية ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات و غيرها، ننطلق من الفرضيات التالية:

- يعتبر الائتمان و عدا بالفاء لأجل لمبلغ القرض ، و مضافا إليه في معظم الأحيان قيمة محددة سلفا (الفائدة) ، و يعتبر الائتمان أساس العمل المصرفي من أجل إنعاش الدورة الاقتصادية .
- قد تعتمد المنافسة السعرية ، إذ تتلاءم هذه الاستراتيجية مع النظام الداخلي للبلاد . و قد تعتمد المنافسة غير السعرية لتنافي المعتقدات الدينية للبلد ، مع معدل الفائدة . ذ
- تتنوع المخاطر بتنوع الخدمات و القروض الممنوحة، كذا ضعف المتابعة من طرف المصرف لهذه القروض.
- الاعتماد على القروض يعتبر أهم وسيلة يستخدمها البنك لتمويل المشاريع.

أسباب اختيار الدراسة:

يعد اختيارنا لهذا الموضوع، لاعتبارات منها:

- الاعتبارات الموضوعية: تتمثل في:
  - الموضوع يعالج القروض التي يمكن البنك منحها و التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع
  - معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض.
- الاعتبارات الشخصية: تتمثل في:
  - الاختصاص الذي ننتمي إليه.
  - دافعنا للاطلاع على كل ما يخص تسيير البنوك من اجل إثراء رصيدنا المعرفي في هذا المجال .

أهمية الدراسة :

تعتبر معايير التسيير الاستراتيجي بالغة الأهمية في إدارة البنوك . و هذه الأخيرة، التي تلعب دورا رياديا. في توسيع النشاط الاستثماري و عليه فان التسيير يساهم بشكل جوهري في تصعيد و تأثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

أهداف الدراسة :

نهدف من وراء بحثنا إلى:

- التعمق في معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي من نشأته و تطوره، و التفرقة بين مختلف أنواع المصارف و القروض.
- معرفة الاستراتيجية المتبعة في تنمية الودائع في البنوك التجارية .
- التعرض لمخاطر الائتمان و التعمق في المعايير الداخلية لتفادي هذه المخاطر.
- معرفة سياسة الإقراض و معايير منح القروض الاستثمارية.

منهج الدراسة :

تبعا لطبيعة الموضوع فقد تم إتباع المنهج الوصفي، و ذلك عند التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و كما تخلل هذه الدراسة استعراض لمعايير التسيير الاستراتيجي في منح القروض في البنوك التجارية .

الاطار العام للدارسة :

يتكون هذا البحث من ثلاث فصول تسبيقهم مقدمة و تليهم خاتمة، حيث يتكون كل الفصل من مبحثين .

الفصل الأول : تناولنا فيه المعايير الاستراتيجية لمنح القروض و تنمية الودائع في البنوك التجارية

الفصل الثاني: تناولنا فيه معايير منح القروض الاستثمارية

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم .

الفصل الأول :

المعايير الاستراتيجية في منح القروض وتنمية الودائع في البنوك التجارية

الفصل الأول: المعايير الاستراتيجية في منح القروض و تنمية الودائع في البنوك التجارية

مقدمة الفصل

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن اطار الاقتصاد الوطني، ولقد تطور نشاط هذه البنوك عن الأعمال البنكية العادية إلى مجالات الائتمان و القروض، حيث أن عملية منح القروض هي عملية ضرورية و ذات أهمية على الصعيد الاقتصادي، فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض أيا كان نوعه، فان البنك في أثناء تقديمه لهذا القرض يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير التحليلية حيث يجي أن يكون طلب القرض مرفقا بجميع المعلومات اللازمة و الكافية و التقارير المحاسبية الخاصة بالعميل و قد تطرقنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: مفاهيم حول القروض المصرفية و أجراء منحها

المبحث الثاني: استراتيجية البنوك التجارية في جذب الودائع

المبحث الأول: مفاهيم حول القروض المصرفية و إجراء منحها

يلعب القرض دورا حاسما و مهما في التطور الاقتصادي للبلاد ،لأنه الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد و المؤسسات و المنشاة في المجتمع بالأموال اللازمة حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادي لآخر و ذلك فصد استغلاله في نشاط استهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ .

المطلب الأول :الائتمان المصرفي

إن دور الائتمان مهم في حماية التنمية فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد و يؤمن العمالة و يزيد من طاقة الإنتاج و الدخل الوطني و لا شك إن أهدافا بهذه الأهمية و الشمول تستدعي الاهتمام بماضيها من نشأتها و تطورها.

الفروع الأول :نشأة الائتمان المصرفي و تطوره

نشأ الائتمان كجزء من النظام الاقتصادي منذ القدم ،حيث يعرف الدراسيين العلوم المالية و المصرفية و المهتمين بذلك إن البنوك التجارية و المؤسسات المالية لم تصب إلى ما هي عليه الأن باعتبارها كلا من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها و دورها و منهج عملها حتى أصبحت انضج وسيط مالي يعمل على تحقيق التوازن المالي الاقتصادي . [1]

لقد تطور الائتمان و تطورت معه صور الوسطاء الماليين الاقتصاديين إلى إن أصبحت تأخذ صور البنوك بشتى أنواعها و تعددت أعمال هذه البنوك كنتيجة للتعامل الواسع فيما بين الناس .و تنفرد هذه البنوك ضمن تشكيلة النظام المصرفي عن غيرها من مؤسسات ذلك النظام بدور عام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الادخارية داخل الاقتصاد . [2]

إن هدا الدور الذي تمارسه البنوك التجارية جسد هيكله في إن تكون المؤسسة مالية وسيطة مسؤولياتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد إعادة توسيعها خلال الزمن وفقا السياسة الائتمانية و الأعراف المصرفية وفقا للحاجات الاقتصادية [3]

[1]صادق الراشد الشمري ،إدارة العمليات المصرفية ،دار اليازوري للنشر ،عمان ،2014 .ص58.
[2]حسين سمير عشيش ،ظافر الكيسيي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و للتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ،2010
[3]صادق الراشد الشمري ،ادارة العمليات المصرفية .نرجع سابق .ص72.

الفرع الثاني: تعريف الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان المصرفي كما يلي:[4]

لغة: من آمن آمنا و آمنا أي اطمئنانا ولم يخفف فهو آمنت و آمنت فلان على كذا وثق به و طنان إليه و جعله أمينا عليه و أتمن عليه .

اصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالانقراض أو المداينة و في الاقتصاد الحديث بان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم فيها المدين بدفع قيمة الدين واعتبره القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل و لكنها

خلقت بواسطة المؤسسات المالية من دخل المدعيين غير للمستغل و المودع في البنوك و عرفه عوض الله بانه عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة. آجلة مستوية لها ،غالبا ما تكون هذه القيمة مقوده ،و هناك طرفان في عملية الائتمان لأول و هو مانح الائتمان و يسمى بالضائن الثاني هو ما لقري الائتمان و يسمى المدين كما يعرف الائتمان أيضا على أنه عمليات الإقراض أو الاقتراض ذلك لان الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ،ومن شان الائتمان نقل هذه الأموال من طائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض[5]

الفرع الثالث :أهمية الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة تكمن في يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن اكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى تنبع أهمية الائتمان في كونه يسد حاجة الأفراد و المؤسسات و كافة القطاعات الاقتصادية حيث لا تجد في الحياة العملية نشاطا يعتمد كليا على موارده الذاتية فقط بل يسعى إلى التمويل عن طريق القروض بشكل ائتمان من قبل البنوك نتيجة لأهمية الائتمان استمدت البنوك أهميتها حيث تعتبر الأن محور الجهاز المالي و العمل الاقتصادي و لأنها تقبل الودائع من أطراف عديدة و مختلفة و تقوم يجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المستثمرين خلال تقديم الائتمان فهي بذلك كأنها تسهل عملية تدفق السبع و الخدمات الأفراد الأمر الذي بلور دور المصارف في الاقتصاد لكن لا يجب إن ننكر بان دور الإدارة السليمة للمصرف أي السياسة الائتمانية الجيدة تحقق افضل استخدام الموارد إضافة للتوزيع الأفضل الودائع بأنواعها مختلفة كون الائتمان يشكل المصدر الأساسي و الرئيسي لدخل المصارف فان أهميته تنتج من خلال مشاركته الأساسية لتحقيق أهداف المصارف المختلفة أخذين بعين الاعتبار الموائمة بين أهداف البنك المتمثلة في الأمان و الربحية و ضرورة التوفيق بين متطلبات السيولة و الربحية و تعليمات البنك المركزي إضافة إلى السعي من اجل تحقيق التطور الاقتصادي في البلاد[6]

---

[4]صادق الراشد الشمري ،ادارة العمليات المصرفية .نرجع سابق .ص20.

[5]خالد امين عبد الله ،اسماعيل ابراهيم الطراد،ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية ،دار واءل للنشر ،الطبعة الاولى ،عمان 2006،ص167.

[6]منظور شمولي ،عدنان تايه النعيمي،دار المسيرة الطبعة الاولى ،عمان ،2010،ص19.

المطلب الثاني: تعريف القرض المصرفي ووظائفه

يقوم المصرف بعدة أعمال من أهمها عملية منح القروض المصرفية للعملاء ،و التي بدورها تقوم بعدة وظائف سوف نتطرق إليها من خلال هدا المطلب

الفرع الأول :تعريف القرض المصرفي

القروض المصرفية عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك ،و ذلك بموجب اتفاق بين البنك و المقترض التي يتم بموجبه قيام البنك إقراض العميل مبلغا معينا من المال و لمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير و المتوسط و البعيد و يتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد و العمولات .[7]

هي كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيأة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية وتعرف أيضا على أنها التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات مقابل دفع القيمة المساوية لها و المتفق عليها في المستقبل.

نستنتج أن القرض هو عقد يتعهد بمقتضاه المقرض -البنك-أن يسلم عميله مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى عوائد القرض.[8]

الفرع الثاني :وظائف القروض المصرفية

في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة القروض المصرفية، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية او الخارجية ،وهي تمثال كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود ،أو من كمية وسائل الدفع و يمكننا تحديد وظائف و أغراض القروض الأساسية فيما يلي:[9]

- **وظيفة الإنتاج**: تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر .كبير من رؤوس الأموال و نتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخارات و الاستثمار الفردية ،فان اللجوء إلى المصارف و المؤسسات المالية بهدف الحصول على القروض اصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية يختلف أنواعها ،وهناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات ،وبيعها للمجتمعات و المشروعات و الأفراد ،لذلك تجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد.

[7] محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى ،اسواق المال و المؤسسات المالية ،دار الجامعية الاسكندرية. 2004،ص200 .
[8]ندير عدنان عبد الرحمن ،القروض المتبادلة ،دار النفائس ،الطبعة الأولى ،الاردن ،2011،ص28.
[9]ندير عدنان عبد الرحمن ،القروض المتبادلة ،مرجع سابق ذكره ،ص35.

- **وظيفة تمويل الاستهلاك :** المقصود بها حصول المستهلكين على السبع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل ائتمانها ،فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات المختلفة، حيث يتم دفع السبع لفترات مستقبلية مناسبة ،نما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن ،كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رقعة السوق .

- **وظيفة تسوية المبادلات :** تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات ،و إبراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود ووسائل الدفع المجتمع ،فزيادة الأهمية النسبية النقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد ، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ،و أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية و الخدماتية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة الدفع ووسيط التبادل ،مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهده المهمة ،وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع ،كما أن قيام المصارف يخلق الودائع استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية و كمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها.

المطلب الثالث: نواع القروض المصرفية

تختلف القروض على حسب أجالها و تبعا للمقترضين و الأغراض التي نستخدم فيها ،و الضمانات المقدمة و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك نتبع نشاطه ،ومعرفة الأسباب التي أداة إلى تقدمه أو تأخره ،ونستعرض من مختلف هذه الأنواع كما بلي :

الفرع الأول: تقسيم القروض حسب النشاط الاقتصادي و انقسم إلى : [10]

- **القروض الاستهلاكية:** و تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجأة لا يمكن الدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ويتم سدادها من دخل للمقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها ، مثل تحويل الموظف للمراقبة على البنك ،ضمان شخصي آخر ،أوراق مالية ،رهن عقاري.

- **القروض الإنتاجية :** وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع ،كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء أدوات المصانع و المواد الخام اللازمة للإنتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع ،وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية ،و بالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل و الأرباح المحتجزة لرفع قيمة الأرض

[10] دريد كامل آل الشبيب ،ادارة البنوك المعاصرة ،دار المسيرة ،الطبعة الاولى ،عمان ،2012،ص193

،ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط و الطويل ،كما لا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية أطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجمدة، أو بطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها.

- **القروض التجارية:** هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلى المزارعين و المنتجين و التجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية و التجارية و طابعهما موسمي، تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى ،و نفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عاداه لملائمته لطبيعتها ،لذا تمثال القروض التجارية نسبة كبيرة من استثماراتها لان معظم هذه القروض ينطبق عليها قاعدة السيولة الذاتية في الأجل القصير ،و تحقق البنوك على ضمانات تلك القروض مثل السندات الأذينة التي تحمل وعدهم بدفع القروض في تواريخ استحقاقها.
- **القروض الاستثمارية :** تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار ،و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات و اسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية ،وتمنح أيضا الأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية و في كل هده الحالات يمثل القرض جزء من قيمة للأوراق المالية المشترات، عندما تنخفض القيمة السوقية للأوراق يطلب البنك من للمقترض تغطية قيمة القرض نقدا ،أو تقديم أوراق مالية أخرى و في حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك بيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل على من ثمن البيع مقدار ما قدمه لهم.

الفرع الثاني :حسب الفترة الزمنية

يعتبر هذا التقسيم أساسي، حيث يتم خلاله تقسيم القروض حسب الفترة أو الأجل إلى قصير متوسط ،وطويل الأجل .[11]

القرض قصير الأجل (الموجهة لتمويل النشاطات الاستغلالية):نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ،ومن ميزاتها إنها تتكرر باستمرار ،فهي تحتاج إلى نوع معين يتلاءم مع هده الطبيعة ،و القروض قصيرة الأجل مدنها تتراوح ما بين شهر و سنة ،يمكننا تصنيفها إلى :

أولا : القروض العامة :سميت بالعامة كونها موجهة لتمويل لصول متداولة إجمالية ليست لتمويل أصل معين ،وتسمى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة ،وتلجأ المؤسسات عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ،و يمكن تلخيص هذه القروض فيما يلي :

- **تسهيلات الصندوق :** عبارة عن مساهمة بنكية هدفها معالجة الاختلافات في الخزينة حيث تكون هذه الأخيرة مؤقتة .

[11]محمد صالح الحناوي،نهال فريد مصطفى ،اسواق المال و المؤسسات المالية ،مرجع سابق ذكره ،غمان ،ص108.

- **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لصالح الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و في فترة زمنية أطول نسبيا من النوع السابق قد تصل إلى سنة.
- **قروض موسمية :** تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لاحد زبائنه.
- **قروض الربط:** عبارة عن قروض تمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية.

ثانيا: القروض الخاصة: توجه لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة و هي :

- **تسبيقات على البضائع:** تعتبر قروض تقدم إلى الزبون لتمويل معين ،أو الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان القروض.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** عبارة عن اتفاقيات أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية ،الوزارات ،الجماعات المحلية ،أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين و الموردين من جهة أخرى.
- **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك الزبون ،و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.

ثالث : قروض بالالتزام : إن القروض بالالتزام أو بالتوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال، وفي هذا النوع يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال:

- **الضمان الاحتياطي:** وهو التزام يمنحه البنك يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها .
- **الكفالة:** عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الالتزام بتسديد دينه .
- **القبول :** في هدا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدين .

1- **القروض المتوسط الأجل (قروض استثمارية):** توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عهد استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل ،و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة و نظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ،ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد ،و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرا على مستوى المركز المالي للمقترض و يمكن التمييز بين نوعيو من القروض متوسطة الأجل :

- ✓ **القروض القابلة التعبئة:** تعني إن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصن هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار اجل استحقاق القرض الذي منحه ،ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ،ويجنبه إلى حد ما الوقوع في ازمه نقص السيولة.
- ✓ **القروض غير قابلة للتعبئة :** تعني إن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصن هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ،و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل اكبر و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها ،إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد ،ولذلك على البنك في هذه الحالة إن يحسن دراسة القروض و إن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.

2- **القروض طويلة الأجل :** تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها ،وكذلك نظرا لمدة الاستثمار ،وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد و القروض طويلة الأجل تفوق في الغالب 07 سنوات ،و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة و هي تمول نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسة مختصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا أقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية ،الأمر الذي يدافع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق درجة هذه المخاطر ،ورغم كل هذه المصاعب و أخرى يبقى هذا النوع من التمويل من الطرق الشائعة المستعملة في تمويل الاستثمارات.

الفرع الثالث: القروض من حيث نوع الضمان

و انقسم طبقا لهذا المعيار إلى:

- **قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية و بالتالي انقسم إلى :[12]
- ✓ **قروض بضمان شخصي:** وتمتح دون ضمان عيني ،بل يعتمد البنك على مكالمة المركز المالي العميل.
- ✓ قروض بضمان عيني :و قد تكون قروض بضمان بضائع ،تودع لدى البنك كتامين القرض أو قروض بضمان الأوراق المالية، يودع لدى البنك اسهم و سندات يشترط فيها إن تكون سهلة التداول ،أو قروض بضمان كمبيالات ،وتظهر الكمبيالات للبنك و الخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل .واهم

[12]مهند حنا، نقولا عيسى، إدارة لمحافظ الائتمانية ، دار الرية للنشر و التوزيع ، ط 1، عمان، 2010، ص 75 .

ما ينظر إليه المصرفي في عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف بالهامش و الذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان القروض و قيمة القرض نفسه.

- **قروض غير مضمونة :** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع ،إذ لا يقدم عندها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ،ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد ،وهذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية و ليس بمعنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون ،و إذا أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض ،بعكس النوع الأخر المعطى للمقرض ذي المقدرة المالية ،و السمعة و الذي يقوم بسداد دينه.

الفرع الرابع :القروض من حيث عدد المقرضين

من هذه الزاوية يمكن تقسيم القروض إلى نوعين رئيسيين هما :

- **قروض يقدمها بنك واحد** : الأصل في هذه القروض إن يقدمها بنك واحد ،فيفضل البنك إن يقوم وحده بمنح القرض ،وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق عليها .و تقوم إدارة البنك ببذل أقصى جهدها دائما للوصول إلى أعلى مستوى من الإقراض.
- **القروض المجمعة :** يعتبر الإشراك في منح قر ضمن الأساليب الحديثة ،حيث ظهر هذا النوع من القروض في الأردن حديثا ،ويعرف القرض المجمع على أنه قرض كبير نسبيا بتأمينه بالنيابة عن المقترض ،وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقرضة ،وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة وهناك أسباب كبيرة و عديدة وراء هذا النوع من التمويل المشترك ،فبعض المشروعات تحتاج إلى موارد نقدية ضخمة يعجز عنها البنك بمفرده.

و بالطبع فان هذا التمويل المشترك لا شك سيؤدي إلي تعدد مصادر السيولة ،و توزيع المخاطر و الأرباح و ترتيب التنقلات في حركة الودائع و القروض بين البنوك ،وكذلك إلى تعميق التضامن المصرفي ووفقا لهذا الأسلوب تتفق مجموعة من البنوك على تمويل قرض كبير من الصعب على البنك بمفرده إن يتحمل عبئه لوحده ،واذا حصل إن تم الاتفاق فان البنوك التي اشتركت في القرض المجمع تتقاسم العائد و التكاليف و المخاطر التي تتضمنها عملية الاقتراض.

المطلب الرابع : الإجراءات التطبيقية لمنح قرض بنكي

إن عملية منح قرض بنكي هي عملية ضرورية ذات أهمية على الصعيد الاقتصادي و ذلك من خلال تجاوز عقبات التمويل سواء الأفراد أو المؤسسات ،وهذا القرض البنكي يمر بعدة إجراءات نوجزها فيما يلي :

الفرع الأول : تعريف السياسة الافتراضية

- تعرف السياسة الافتراضية على إنها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض ،وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها ،وبناء على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب إن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة .
- وتعرف كذلك بانها مجموعة المبادئ و الأسس التي تنظم أسلوب دراسة و منح التسهيلات المطلوب منحها ،وأنواعها و آجالها الزمنية ،وشروطها الرئيسية.
- كما تعرف السياسة الافتراضية على إنها عبارة عن اطار يتضمن مجموعة من المعايير و الشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد ،وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ ،وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف ،دون الرجوع إلى المستويات العليا ،ووفقا للموقف طالما إن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة اليهم.[13]

الفرع الثاني: مكونات سياسة الإقراض

يمكن تحديد اهم المكونات السياسية الافتراضية كما بلي :[14]

- **مراعاة الجوانب القانونية:** يجب إن تؤخذ سياسة الإقراض بعين الاعتبار القواعد القانونية المنظمة للعمل المصرفي سواء ورد النص عليها في التشريعات المكتوبة أو في القواعد القانونية العرفية ،وكذلك ما يضعه المصرف المركزي من ضوابط و قيود على النشاط الائتماني.
- **مستويات اتخاذ القرارات:** ينبغي إن تحدد سياسة الإقراض حسب المستويات التي تقع عليها مسؤولية البحث في طلبات الاقتراض ،و هدا من اجل عدم ضياع الوقت للإدارة العليا في البحث عن القروض الروتينية ،وبما يضمن سرعة اتخاذ القرار ،خاصة عندما يكون العميل في حالة عاجلة فمن اجل تحقيق هذا النوع عادة تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدره كل مستوى أداري ،وذلك

[13] نذير عدنان ،عبد الرحمن الصالحي ،القروض المتبادلة ،دار النفائس ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2011 ،ص120.
[14] الدكتور عبد الغفار حنفي و الدكتور عبد السلام ابو قحف ،ادارة البنوك و تطبيقاته ،دار المعرفة الجامعية ،الطبعة الاولى ،ص141_142.

لتحديد قيمة معينة ،فاذا زادت قيمة القرض عن القيمة المحددة للمستوى الإداري فان الأمر سوف يرفع إلى المستوى الإداري الأعلى.

- تحديد الحجم الإجمالي للقروض: ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك إن يمنحها لعملائه ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها العميل الواحد ،وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات و القواعد التي يضعها البنك المركزي.
- **تحديد أنواع القروض:** يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها ،وترجع أهمية تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها ،إلى الارتباط المزدوج من نوع القرض بكل طبيعة نشاط المقترض و طبيعة نشاط البنك و هذا الأخير قد يكون مقيد كليا أو جزئيا بالقوانين السارية في الدولة و التعليمات التي تصدرها للسلطات النقدية ،و من ناحية أخرى فان طبيعة مصادر الأموال في البنك و خاصة الودائع التي يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها.
- **تحديد سلطات منح القرض:** أي تحديد مسؤولية منح أي أحجام من القروض .و بعبارة أخرى يتم وضع حد معين من المبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة.
- **تحديد سعر الفائدة على القروض** :يعتبر الدخل المتولد من عملية الإقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك ،وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير، و تتأثر أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة مثل: أسعار الفائدة السائدة في السوق ، ودرجة المنافسة بين البنوك ،وحجم الطلب على القروض ،وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك ،وتكلفة إدارة القروض ،وأسعار الفائدة على الودائع و سعر الخصم ،المركز المالي للعميل ،ودرجة المخاطرة التي يتضمنها القرض ،حجم القرض، اجل القرض و ما إذا كان القرض بضمان أو بغير ضمان ،وعندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فان ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة عينية لسعر الفائدة على القروض، ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي ،بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض أو نوعية العميل المقترض .
- **تحديد استحقاق القروض**: أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه من قروض و التي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات ،مع مراعاة أثر كلما زاد استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطية بسدادها ،مع العلم أن مدة منح القروض تؤثر في سياسة السيولة و الربحية في البنوك.
- **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك** : يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها في السوق ،كما يقوم المصرف أيضا بتحديده لهامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان ،إذ أن المصرف يحدد عادة شروك معينة بالنسبة للضمان.

- **متابعة القرض**: قد تنص سياسة القرض كذلك على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها للاكتشاف ،أي صعوبات محتملة في السداد ،بما يسمح باتخاذ القرارات أو الإجراءات المناسبة و في الوقت المناسب، و قد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول أو عدم قدرة العميل على السداد ،وقد تنص سياسة على حد أقصى للتأخير.
- **تصفية القرض** :لتطبيق شروط الوفاء بالنسبة كل نوع من أنواع القروض يجب إيضاح طرق السداد إلى العميل قبل منحه القرض ،والحصول على موافقته عليها ،فاذا لم يقبلها العميل فأما أن يستثنى من القاعدة العامة لسبب معقول ،أو يرفض طلبه.

و تتبع بعض المصارف سياسة التصفية السنوية للقروض فيما عدا القروض الإنتاجية ،وقروض المشاركة ،وتعمل هذه السياسة على رفع درجة سيولة القروض المصرفية ،ومن ثم سيولة المصرف و تحسين المركز الائتماني للعميل.

الفرع الثالث: معايير منح القروض

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية ابرز منظومة ائتمانية لدى محللي و نحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم المصرف كمانح الائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترض و في ما بلي استعراض لهذه المعايير :

- **المقدرة على السداد :** وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على سداد القرض و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات و هي من أهم المعايير و التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان ،وعليه لا بد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل و تفاصيل مركزه المالي ،وتعاملاته المستبقة سواء مع نفس المصرف أو مصاريف أخرى ،ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ،فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض على سداد القرض وفق الشروط المقترحة و في مواعيد السداد المتفق عليها.[15]

- **السمعة شخصية العميل:** يقصد بسمعة أو شخصية العميل في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة ،فقد تكون قدرة العميل على السداد مركدة بينما رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة ،ومن بين مؤشرات الحكم على مدى رغبة العميل في السداد طول الفترة التي تمضي منذ لحظة استحقاق القرض (الذي سبق أن حصل عليه) و الفوائد التي يتم سدادها بالفعل ، و يمكن للبنك الحصول على معلومات مفيدة في شان مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات و ذلك من واقع سجلاته اذا كان قد سبق له تقديم قرض له

[15]حسن سمير عشيش ،مرجع سابق ،ص55

،أما اذا لم يسبق له إقراضه فقد يستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك الأخرى الذين سبق لهم تقديم ائتمان لذلك العميل.

- **رأس المال :** يعتبر احد اهم أسس القرار الائتماني ،ومن اهم عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان في حالة فشل العميل في التسديد.

- **الضمان:** و هي مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان الحصول على القرض ،و لا يجوز العميل التصرف في الأصل المرهون ،فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد و قد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية و سمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان ،كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.

- الظروف الاقتصادية :تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر و غير مباشر على مجمل الأعمال و هذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية و كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بالتركيز على تمويلها و ذلك قبل منح أية تسهيلات.

نستخلص من خلال ما سبق أن إدارة الائتمان و من خلال قدرتها على تحليل المعايير السابقة و ما حصل من تطور في الأدوات المصرفية المختلفة و كذا دور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية و تجنب الأزمات المالية، قد مكنت إدارة الائتمان من تجنب الكثير من المخاطر ،كما تخلصت من الأخرى من خلال تجنبها لبعض أنواع الائتمان أو تمويل بعض الأعمال غير الملائمة أو من خلال التأمين ضد أنواع منها . اضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان بشكل خاص و إدارة البنك بشكل عام إلى أسلوب الإدارة الحذرة و التي تركز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة و الربحية و الأمان ،أي القدرة على إيفاء الالتزامات قد مكنها من تجنب الكثير من المخاطر.

المطلب الخامس: مراحل منح القروض

من اجل ضمان السير الحسن عملية منح القروض ،و شفافية تعامل المصرف مع زبائنه ،فان منح القروض تتم من خلال المراحل التالية:[16]

[16]خالد امين عبد الله ،اسماعيل ابراهيم الطراد ،إدارة العمليات المصرفية ،دار وائل للنشر،ط1،عمان، 2006 ،ص 187 .

الفرع الأول :الفحص الأول لطلب القرض

يقوم المصرف بدراسة ملف طلب القرض و التأكد من مدى توافقه ،وسياسة الإقراض و خاصة فيما يخص قيمة القرض و غرضه و تاريخ استحقاقه كيفية تسديده ،وتساعد انطباعات لقاء العميل مع المسؤولين في المصرف على الفحص الأولي للطلب و التي تبرز شخصيته و قدرته و راس ماله و مركزه و الضمانات و هذه العناصر تمكن المصرفي أن يتخذ قرارا إما بالاعتذار عن قبول الطلب أو الاستثمارية في دراسة الطلب.

الفرع الثاني: التحليل الائتماني للقرض

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة ،وإمكانيات العميل الائتماني من حيث :

- **علاقة العميل مع البنك :** تقيم علاقة العميل مع البنك من خلال حساب الزبون و مستوى استعمال القروض و نسبة الوفاء بالالتزامات.

✓ **حساب الزبون :** تتمثل علاقة البنك بالزبون في علاقة العمل الموجودة بينهما ،هذه العلاقة عبارة عن حساب مفتوح عند المصرف لصالح العميل ،وهذا الحساب يعكس شخصية الزبون ووفائه ،فالمصرف يجب أن يحدد ما يلي :

- تاريخ العلاقة التي تم فيها فتح الحساب الأول باسم الزبون و تاريخ استعمالات القروض الممنوحة سابقا، فعلى العملاء الذين تحصلوا على القروض أن يستعملوها بشكل عقلاني يسمح لهم مستقبلا بطلب قروض أخرى من اجل تمويل مشاريعها المستقبلة.
- رقم الأعمال الذي أنجزته المؤسسة و الذي يعكس قدرتها على بيع منتوجاتها و التي يمكن قياسها من خلال ما يلي :

مقارنة رقم الأعمال الذي تحققه المؤسسة مع بيع الأعمال الذي تحققه المؤسسات الأخرى و التي نمارس نفس النشاط و هذا ما يسمح بقياس المكانة التي تحتلها في السوق .

مقارنة الأموال المودعة في البنك ،ذلك أنها هي التي تسمح بمعرفة مدى وفاء العملاء.

✓ **مستوى استعمال القروض و نية الوفاء بالالتزامات :**على المصرف أن يقوم بعملية منح القروض أن يأخذ لمحة عن القروض الممنوحة من قبل طالب القرض إما عميل جيد أو غير ذلك.

- **اللجوء إلى مصرف الجزائر:**مصلحة القروض تجري علاقات مع المصرف مما يسمح لها بالاطلاع على وضعية طالب القرض ،وهذا باللجوء إلى المصلحة المركزية الأخطار و المصلحة المركزية للديون.

- ✓ **المصلحة المركزية الأخطار :** هذه المصلحة هدفها إحصاء المعلومات المتعلقة بالقروض و هذه المعلومات تسمح بمعرفة الالتزامات الكلية لكل صنف من القروض بالنسبة لكل مؤسسة و بهذا يكون للمصرف نظرة حول التزامات المؤسسة قبل منحها القرض.
- ✓ **المصلحة المركزية للديون :** مصرف الجزائر له مصالح تقوم بإحصاء مشاكل دفع الشيكات و الأوراق التجارية ،ويقوم أيضا بمنح إصدار الشيكات و المخالفات المتعلقة بها ،كما تقوم لتزويد المصاريف بهذه المعلومات ،ادن المصرف بوسعه بمعرفة الوضعية المالية المؤسسة طالبة القرض ،و المشاكل التي تتعرض لها أو التي يمكن أن تتعرض لها فيما يخص الأوراق المالية و التجارية.

الفرع الثالث: التفاوض مع طالب القرض

يعد التفاوض مع طالب القرض على درجة عالية من الأهمية ،فبعد قياس درجة الخطر و تحليل القوائم المالية و تجميع المعلومات الخاصة بطالب القرض ،يقوم المصرف بالتفاوض مع طالب القرض فيما يخص قيمة القرض ،و الغرض الذي يستخدم فيه و كيفية سداده و الضمانات المقدمة و سعر الفائدة و العمولات المختلفة ،كل هذه العناصر يتم الاتفاق عليها من خلال عملية التفاوض.

الفرع الرابع : مرحلة اتخاذ القرار

تنتهي عملية التفاوض إما بالقبول أي قبول الشروط التي يقترحها المصرف أو التعاقد أو عدم القبول 4_و في حالة القبول تم إعداد مدكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة أو المؤسسة الطالبة للقرض معلومات عن مديونيتها لدى المصرف ووضعها الضريبي ،وقسمة القرض، و الغرض منه ،و الضمانات المقدمة و مصادر السداد و طريقته ،ملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها ،ومؤشرات السيولة و الربحية، النشاط و المديونية ،و الراي الائتماني و التوصيات بشان القرض ،وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من طرف السلطة الائتمانية.

الفرع الخامس: صرف القرض

يتشرط البدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق العقد.

الفرع السادس: متابعة القرض

أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان عن حسن سير المؤسسة الطالبة للقرض ،بالإضافة آلة عدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض و قد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

المبحث الثاني: استراتيجية البنوك التجارية في جذب الودائع

استراتيجية كل مصرف ،أو أي مؤسسة مالية تهدف إلى الحفاظ على أموال العملاء و المقرضين من جهة و ذلك بالاعتماد على التخطيط و رقابة المحكمة على التسيير الاستراتيجي للبنك، من ناحية ثانية تعمل البنوك بالدرجة الأولى على تنمية الودائع بأنواعها المختلفة ،فالودائع تمثال المصدر الرئيسي الأموال في البنك الذي يعتمد عليها في مزاولته لاهم أوجه نشاطه و في سبيل حتمية هذه الودائع ،تقوم البنوك بوضع العديد من الاستراتيجيات التنافسية التي تعتمد على تنمية و تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية ،و التي تميز البنك عن غيره من البنوك ،وتتلاءم مع متطلبات النمو في المجتمع.

المطلب الأول : نشأة و تعريف الاستراتيجية المصرفية

مازال هناك ارتباك في استخدام مصطلح الاستراتيجية فكثير من الناس يستخدمونه ليشير إلى قضية مهمة إلا أننا نستعمل المصطلح بطريقة محددة عندما نتكلم عن الاستراتيجية المصرفية.

الفرع الأول: نشأة الاستراتيجية

بدا تعبير الاستراتيجية يستخدم في العصر اليوناني القديم مرتبطا بالتخطيط العسكري ،ثم انتقل إلى الحياة المدنية بعد ذلك ليعبر عن التفكير المستقبلي ،أو كأسلوب عمل المستقبل و بالنسبة البنوك ،بدأ الاهتمام بهذا المدرك بعد الحرب العالمية الثانية ،و بالتحديد الخمسينات و الستينات ،حيث ظهر الاهتمام أولا بالتخطيط و لا شك أن كون البنوك آخر المؤسسات اهتماما بفكرة التخطيط كان ا مرا بالغرابة.[17]

الفرع الثاني: تعريف الاستراتيجية

الاستراتيجية هي أسلوب التحرك لتحقيق الميزة التنافسية ،ولمواجهة تهديدات أو فرص بيئة ،و الذي يأخذ في الحسبان نقاط الضعف و القوة الداخلية للمشروع ،سعيا لتحقيق رسالة أو رؤية أهداف المنظمة.

تعني مجموعة القواعد الموضوعة على مستوى عال من السلطة ،والتي تشكل فلسفة الإدارة العليا البنك و نواياها لكي توجه الفكر و القرارات التي تتخذ من المستوى الأدنى القليل دائرة الشك ،والتردد الذي يمكن أن يشعر به المنفذون في حالة عدم وجود مثل هذه القواعد ،وبالتالي تعد كمقياس تحدد التصرفات الخاطئة من وجهة نظر الإدارة العليا و اذا فهي أداة للرقابة و عنصر من عناصر التخطيط التي يشترط فيها أن تكون مرنة كما

[17] اسعد حميد العلي ،ادرأه المصاريف التجارية ،دار الذاكرة ، ط1، بغداد، 212.

أنها تكون قابلة التغيير و التعديل يتغير الظروف و الأجواء المصرفية المحيطة بالعمل ،وتحديد الاستراتيجية و بالتالي الأساليب التي سيتم الالتزام بها داخل البنك كمنظمة مالية متخصصة تسعى لتحقيق أهداف محددة و مقدرة سلفا ،ومطلوب إنجازها خلال فترة زمنية محددة بصفة شاملة أو بصورة تدريجية .

و يتعين بعد تحديد الاستراتيجية العامة للبنك و وضع الإجراءات و الخطط التنفيذية الترجمة هذه الاستراتيجية من الناحية العملية وتحديد التوقيتات الزمنية لإنجازها ،سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل .

و لضمان الاستراتيجية على نحو امثل ،لابد من وضع نظام دقيق للتقييم و المتابعة و للرقابة المستمرة لخطوات و مراحل تنفيذ ،لاتخاذ أية إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب أو تعديل الخطط و الأهداف في ضوء ما يسفر عنه التطبيق في مواجهة المتغيرات المختلفة.

و يعرف التخطيط الاستراتيجي بانه نابع من متخذي القرارات على مستوى الإدارة العليا، فهو يعتبر بمثابة مظلة لمختلف الأهداف الفرعية الحاكمة لباقي جوانب النشاط ،وتعد المتغيرات المستمرة هي اهم ما يميز التخطيط الاستراتيجي عن باقي أنواع التخطيط ،ويتعامل التخطيط الاستراتيجي مع فترة زمنية تصل إلى خمس سنوات ،مختلفا بذلك عن التخطيط التكتيكي متوسط الأجل لفترة تصل إلى ثلاث سنوات ،وعن التخطيط المالي قصير الأجل لفترة تصل إلى سنة واحدة وقد ارتبط الاهتمام بالتخطيط بأربعة أمور أساسية هي:

- التوسع الشديد في عدد الأجهزة المصرفية منذ بداية الستينات ،الأمر الذي زادت حدته خلال السبعينات حيث زاد حجم الأعمال و المنشاة المصرفية بدرجة كبيرة.
- إدخال الحاسبات الآلية بدرجة واسعة مما شكل قاعدة بيانات واسعة.
- دخول البنوك مجالات جديدة و متنوعة مثل تأجير المعدات ،المشتقات المالية وغيرها ،مما يدخل في اطار البنوك الشاملة.
- منافسة المؤسسات الغير مصرفية البنوك في تقديم الائتمان و قبول الودائع، بل لقد سمح لبعض المشروعات يفتح اعتمادات في الخارج.

فالتخطيط الاستراتيجي ما هو إلا تقنية إدارية لتقرير و تحديد الاتجاه الذي يذهب إليه البنك ،وكيفية الوصول إلى الهدف ،من خلال قرارات إدارية استراتيجية يتعين أن تتصف ب :

- بالاتساق :بمعني عدم وجود تعارض بين مختلف قرارات مراكز اتخاذ القرار.
- الانتظام :بمعنى أن تكون نسبة النمو في النشاط المصرفي مختلفة من عام لآخر ،وفق الظروف المحيطة المتغيرة.

- الرشد: حيث يكون لكل قرار منطق خاص .
- الشمول :يغطي القرار كافة الجوانب.

المطلب الثاني : تعريف الودائع المصرفية و أنواعها

تبذل البنوك مجهودات كبيرة في سبيل تنمية مصادر تمويلها ،لأنه بنمو هذه الأموال تستطيع البنوك أن تزيد من فعاليتها المصرفية و من استثماراتها و من سيولتها و ربحتها وتتركز مجهودان البنوك في توفير عنصرين هما السيولة و الربحية.

و تنتج المصارف طرقا متنوعة لتنمية ودائعها من ابرزها جذب المودعين عن طريق منح تسهيلات خاصة بالإضافة إلى المحافظة على سمعة المصرف و متانة مركزه في نفوس المواطنين كما أن المصارف تجذب المودعين يما تعطيه لهم من فوائد على ودائعهم خاصة إذا كانت في غير حسابات جارية مما يخلق جو المنافسة بين المصارف .و في ما يلي نستعرض اهم الاستراتيجيات المتبعة في تنمية ابرز مصدر في تمويل البنك إلا و هو الودائع.

الفرع الأول :تعريف الودائع المصرفية و أنواع

تؤلف الودائع المصدر الرئيسي الأموال البنك و هي شريان الحياة له لأنها أهم مصدر الأموال فيه و هي تعني مبلغ نقدي يدفع للشخص كمبلغ دائن في حساب ذلك الشخص بشروط تقتضي سداد الوديعة أو بتحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أما عند الطلب أو في وقت يتفق عليه المودع و ذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنها.

كما تعرف الوديعة من الناحية الاقتصادية لأنها اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغا من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع و ينبغي على ذلك خلق وديعة تحت الطلب ،أو لأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين ،وينشا عن تلك الوديعة التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية المودع ،أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل.[18]

[18]حمزة محمود الزبدي ،إدارة المصارف ،دار الوراق للنشر طبعة معدلة ،2011,ص96.

من هذا المنطق يمكننا تعريف الوديعة المصرفية على أنها عقد يدفع بمقتضاه المودع سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا من النقود و بإحدى وسائل الدفع المتاحة أو بالمقابل فان المصرف يلتزم برد نقلها أو جزء منها عند الطلب أو بعد أشعار في تاريخ الاستحقاق معين وفق الشروط المتفق عليها.[19]

الفرع الثاني: أنواع الودائع المصرفية

تقسم الودائع المصرفية إلى أنواع مختلفة ،وحسب الأسس التالية:

- **حسب الملكية وتنقسم إلى:** [20]

✓ **ودائع أهلية :** و التي تعود ملكيتها إلى الجمهور و الشركات الأهلية .

✓ **ودائع حكومية :** وتعود ملكيتها إلى المنشآت و الدوائر المؤسسات الحكومية المختلفة _الودائع المختلطة :وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المخطط.

- **حسب المصدروانقسم إلى:**

✓ **ودائع أولية:** وهي تمثل الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو المنشآت و سواء كانت حكومية أو أهلية من المصارف .

✓ **الودائع المشتقة :** وهي تلك الودائع التي تخلق أو تشتق من الوديعة الأولية بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض..

- **حسب الأمد وتنقسم إلى:**

✓ **الودائع الجارية (تحت الطلب):** و هي تمثل الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك و يحب لصاحبها أن يسحبها في أي وقت و بدون إنذار سابق لحامل الصك. أي الشخص الساحب أن يقدم الصك و يدفع المصرف له قيمة المبلغ المثبت في الصك من أصل الوديعة بعد إتمام عملية تدقيق الصرف.

✓ **ودائع التوفير:** وهي التي يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص و تمنح المصارف فوائد محددة على هدا النوع من الودائع ،و غالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية.

✓ **الودائع الثابتة :** و سميت بالثابتة لان عند إيداعها ب المصرف إنما يتفق على موعد محدد لا يحق الزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها ، إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها وتمنح المصارف عليها فوائد تفوق الفوائد على ودائع التوفير ،وفي بعض الحالات، تسمح المصارف بسحب هذه الوديعة أو جزء منها و لكن شرط أن لا تدفع فائدة على الفترة الماضية انطلاقا من إدامة العلاقة مع الزبون و يدخل هذا النوع من الودائع أيضا ضمن اطار الودائع الادخارية وتعد الودائع الحارية اكبر كلفة إدارية من بقية

[19] الدكتور منير إبراهيم هندي ،أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ،الإسكندرية ،1999،ص5.

[20] حمزة محمود الزبدي ،إدارة المصارف ،مرجع سابق ذكره ،ص101 .

أنواع الودائع و ذلك نتيجة لزيادة عمليات السحب و الإيداع المتكررة لهذه الودائع و ما يطلبه ذلك من مستلزمات كلفة لأنها لا تسحب إلا في فترة الاتفاق بين الزبون و المصرف.

المطلب الثالث: استراتيجية المنافسة السعرية

تعتبر الاستراتيجية المصرفية السعرية ذات أهمية بالنسبة للمصرف ،إلا أنها تواجه بعض المحددات من قبل التشريعات المصرفية.

- **تعريف : استراتيجية المنافسة السعرية**[21]

تقوم بالأساس على دفع معدلات فائدة أعلى للمدعين و تظهر أمامها بعض العوائق حيث أن التشريعات أحيانا لا تسمح بدفع الفوائد على الحسابات الجارية و هذا بالضرورة سيؤدي إلى التقليل من أهمية هذه السياسات في جذب الودائع.

و من هذه الأسباب التي تؤدي إلى تحريم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي :

- ✓ **الحد من ارتفاع تكلفة الأموال**

تتحمل المصارف تكاليف من إدارتها للحساب الجاري العميل منها مصروفات تحصيل المستحقات و سداد المطلوبات إلى جانب مصروفات إمساك الحساب و عليه سيضطر المصرف إلى البحث عن فرص استثمارية تتولد عنها معدلات عالية للعائد مما يتجمل عنها مخاطر عالية مما يضطر إلى تحمل تكلفة عالية و مخاطر عالية في منح الفوائد .

- ✓ **الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك**

قد يؤدي السماح بدفع فوائد على تلك الودائع ،أن تتنافس البنوك في رفع معدل الفائدة عليها املأ في الحصول على حصة ملائمة منها ،مرة أخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تلك الودائع مما يجبر البنك إلى توجيه حصيلتها إلى

[21] محافظ الشمال ،خليل هندي ،العمليات المصرفية و السوق المالية ،المؤسسة الحديثة الكتاب ،طرابلس ،2000،ص58.

استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر املأ في تحقيق عائد مرتفع يكفي لتغطية تلك التكلفة .و بالطبع لا يوجد محل لهذه المنافسة طالما أن الفوائد عليها محرمة بنص القانون.

- ✓ **الحد من ارتفاع الفوائد على القروض**

يؤدي تحريم دفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تخفيض تكلفة الأموال ،الأمر الذي يشجع البنوك على تخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تقدمها للعملاء ،ولهذا اثره الفعال على معدلات التنمية الاقتصادية.

- ✓ **الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة و النائية إلى المدن الكبيرة**

من المعروف أن المصارف التي تعمل بالمناطق الكبيرة ذات الأنشطة التجارية و الاقتصادية المختلفة ستتمكن من دفع فوائد اغلى على الأموال المتاحة لديها بسبب الفوائد الضخمة التي تحصل عليها ،و لهذا فعند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية تنتقل هذه الأموال من المصارف العاملة في المناطق الكبيرة ،وعندها ستتعرض المدن الصغيرة إلى أزمات مالية و أثار عكسية على عمليات التنمية و النهضة الاقتصادية فيه.

هذا فيما يتعلق بالفوائد الجارية أما بالنسبة لودائع التوفير و الودائع لأجل ،فان تشريعات كافة الدول تعطى لأصحاب تلك الودائع الحق في الحصول على فوائد على إيداعاتهم.

و غالبا ما تقوم البنوك بدفع معدلات فوائد متقاربة على تلك الودائع ،وذلك نظرا لشدة المنافسة فيما بينها لجذب مودعين جدد ،وهذا التقارب في أسعار الفائدة إلى جانب تحريم الفوائد على الودائع الجارية ،يجعل المنافسة السعرية لجذب الودائع المصرفية استراتيجية غير فعالة.

المطلب الرابع : استراتيجية المنافسة غير السعرية

إن استراتيجية المنافسة السعرية، هي المنافسة غير السعرية. تسعى جادة إلى تقديم أفضل خدمة بأعلى سرعة و أقل التكاليف و ذات جودة عالية و بما أن الاستراتيجية السعرية أصبحت غير فعالة فقد تحولت المصارف إلى استراتيجية غير سعرية بتقديم خدمات جيدة و بأسعار تنافسية و تقوم على تقديم حزمة من الخدمات و هي: [22]

[22]حمزة محمود الزبدي ،مرجع سابق ،ص151.

- **تخصيل مستحقات العميل**

يعتبر تحصيل مستحقات المودعين، من أهم الخدمات المصرفية التي تمثل مجالا للمنافسة بين البنوك لجذب مودعين جدد. و تتمثل تلك المنافسة في أمرين:

- ✓ أولهما، مدى السرعة في تحصيل مستحقات العميل.
- ✓ ثانيهما ، نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل، إذا تزداد قدرة البنك على المنافسة لجذب الودائع كلما اتسمت إجراءات تخصيل مستحقات العملاء بالسرعة ، و انخفضت نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها.

- **سداد المدفوعات نيابة عن العميل**

تتمثل استراتيجيات المنافسة في هذا الشأن في ثلاث مجالات رئيسية هي:

- ✓ مدى استعداد البنك لقبول فكرة سداد المطلوبات المستحقة على العميل بمقتضى فواتير.
- ✓ مدى استعداده للسماح للعميل بتحرير شيكات بدون رصيد.
- ✓ و أخيرا نسبة المصروفات التي سوف يتحملها العميل في مقابل تلك الخدمات(العمولة).

- **استخدام أنواع جديدة من الودائع:**

كلما نجح البنك في إدخال أنواع جديدة من الودائع يقبل عليها المودعين، تكون له استراتيجية منافسة و ذلك في حدود تشريعات الدولة التي يعمل فيها. فهناك على سبيل المثال شهادات الإبداع بأنواعها. فكلما تنوعت هذه الاستراتيجية، كلما كان ذلك مؤشرا لحيوية البنك و قدرته على الابتكار. مما يلفت النظر و يشجع المودعين على التعامل معه .

- **سرعة أداء الخدمة:**

حيث سعت المصارف مبكرا إلى الاستفادة من الثورة التكنولوجية ذلك باستخدام الأساليب و الوسائل ذات التقنيات العالية، و التي تؤدي إلى السرعة و الاقتصاد في الجهد و التكلفة. و قد استخدمت الحاسبات الإلكترونية و أنظمة التحويل المختلفة، مثل المقاصة الإلكترونية ، و جهاز المصرف، و الصرف الألي.

- **التيسير على العملاء:**

و من هذه الخدمات هي إيجاد الفروع في مناطق ملائمة للعملاء، أو في توسيع دائرة الانتشار لهذه الفروع و تهيئة سبل الراحة التي يحتاجها العميل. و استراتيجية المنافسة تتمثل بأنه كلما ازدادت قدرة المصرف على توسيع دائرة انتشاره، و تهيئة سبل الراحة للعملاء كلما زادت قدرته على زيادة شبكة خدماته.

- **خدمات تتميز في مزايا للمودعين:**

و تتمثل في منح المودعين أسبقيات في الاقتراض، و تخفيض معدلات الفائدة، و زيادة أ/د و مبلغ القرض و كذلك اعتماد سياسة مرنة في مجال التحصيل، أي تحصيل أقساط القروض.

- **إدارة محفظة الاستثمار للمودعين:**

و يقصد بها عملية البيع و الشراء للاسهم و السندات التي يمتلكها المودع، و تحصيل الأرباح المترتبة عنها و تمثل استراتيجية المنافسة:

- ✓ مدى استعداد المصرف لتنقيد تعليمات العميل في مجال البيع و الشراء لهذا الأسهم.
- ✓ حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الاستثمارية.
- ✓ نسبة العمولة التي يتقاضها المصرف.

- **التوسع في تقديم الخدمات المصرفية:**

و تتمثل في تقديم الاستثمارات، و إدارة الأعمال للغير كوكيل أو مفوض، إلى جانب خدمات أخرى ذات ارتباط غير مباشر بالنشاط مثل تقديم خدمات استشارية في مجال الاستثمار و التأجير، و ذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الاتفاق عليها.

المطلب الخامس: استراتيجيات أخرى لجذب الودائع

تتنوع الخيارات الاستراتيجية التي تنتهجها المصارف طبقا لإمكانياتها و طبيعة أهدافها. و لعل أهم أهدافها الأساسية، هو تنمية الطلب على الودائع المصرفية. و فيما يلي نستعرض أهم هذه الاستراتيجيات: [23]

- **استراتيجية تطور الخدمات:**

إن جوهر هذه الاستراتيجيات هو صناعة الخدمات و التسهيلات المستقبلية أو المرتبطة مع المنتجات المصرفية الأساسية. إضافة إلى ذلك فإن المصارف تحرص على امتلاك معايير الجودة العالمية في خدماتها و منتجاتها لما

[23] اسعد حميد العلي ،ادارة المصارف التجارية ،مرجع سابق الذكر ،ص 216

يوفره ذلك من ميزة تنافسية المصرف. و تسعى حاليا العديد من المصارف في الحصول على شهادات الأيزو ISO كتعبير عن امتلاك معايير الجودة في عملياتها.

- **استراتيجية تطوير السوق:**

تستند هذه الاستراتيجية على توسيع شبكة الفروع في المناطق الجغرافية الجديدة. و زاد الاهتمام بهذه الاستراتيجية نتيجة زيادة التوجه نحو العمولة، و تحرير تجارة الخدمات المالية، و توسع الأفاق الدولية في العمل المصرفي بكل جعل الدخول إلى الأسواق الجديدة أحد التوجهات الاستراتيجية المهمة .

- **استراتيجية التنويع:**

و تستند هذه الاستراتيجية إلى فلسفة التنويع، و ذلك إما باستخدام التنويع المترابط من خلال نشاطات مرتبطة مع مجال عكلها الحالي الصيرفة مثل قبول الودائع من كل القطاعات و منح القروض إلى كافة القطاعات مما يعني رفع الطلب على ودائع المصرف، حيث أن انخفاض ودائع قطاع معين يعوضها زيادة ودائع قطاع أخر أو إتباع التنويع غير المرتبط، و ذلك بالدخول في مجالات غير مصرفية، مثل إدارة صناديق الاستثمار و تقديم خدمات التمويل التأجيري.

- **استراتيجية الاندماج و الحيازات :**

يعرف الاندماج بأنه جمع اثنين أو أكثر من وحدات الأعمال، بينما تعرف الخيارات بأنها شراء مصرف من قبل مصرف أخر، و قد تسارعت موجة الاندماج و الحيازات لتكوين المصارف الكبيرة القادرة على المنافسة، و لم يعد الاندماج مؤشر ضعف أو إخفاق ، بل وسيلة لتعزيز الموقع التنافسي للمصرف، و توسيع أسواقه و امتلاك القدرة على البقاء و العمل على النطاق الواسع، و تحقيق إيجابيات غير قابلة للتحقيق عندما تعمل المصارف و كأنها مؤسسات مستقلة.

رفع درجة ولاء الزبائن عبر تخفيض عدد المنتجات التي يمكن استخدامها، و تخفيض حساسية الزبون للأسعار فقد يستطيع المصرف الذي يميز منتجاته بطرح أسعار مختلفة ، و بالتالي زيادة الطلب على ودائعه لكون المودع يشعر أنه يحصل على منتج متميز.

خاتمة الفصل

أن القرض المصرفي يعتبر همزة وصل بين الأطراف الباحثة عنه و المقدمة له، فهو يلعب دورا مهما في التطور الاقتصادي و هذا من خلال توفير السيولة للاقتصاد. و تحدد نوعية القرض وفقا للعديد من الأسس و الاعتبارات، كما تعد الودائع أهم مورد من موارد البنك حيث تمكنه من زيادة رأس المال و احتجاز المزيد من الأرباح و لا يتحقق ذلك ألا بالتسيير الفعال و الاستراتيجي للبنك و ذلك بالاعتماد على استراتيجيات و تخطيط محدد الذي يمكن البنوك من مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها .

الفصل الثاني :

معايير منح القروض الاستثمارية

مقدمة الفصل

باعتبار البنوك شريان الحياة الاقتصادية، فهي تهدف بصفة عامة لتوفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بصفة خاصة إلى تجميع الودائع و توظيفها.

و عليه فالقروض الاستثمارية تعتبر الوسيلة التي تلجأ إليها المؤسسات و الأفراد لتغطية احتياجات المالية من أجل تمويل مشروعاتها، و منه أصبح لزاما على البنوك أن ترسم سياسات إقراضية يسترشد بها متخذو القرار عند النظر في الطلبات، حيث ترتكز عملية منح القروض الاستثمارية دائما على مبدأ عملية الإقراض فهو الثقة بين المقرض و المقترض، و هذه الثقة تؤدي د إلى مواجهة خطر الائتمان . و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: قروض الاستثمار

المبحث الثاني: سياسة الإقراض و معايير منح القروض الاستثمارية

المبحث الأول: قروض الاستثمار

تلعب القروض الاستثمارية دورا مهما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصاد، فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة فاعلة، حيث تمنح القوة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين التي تمكنهم من تدعيم نشاطاتهم .

المطلب الأول: مفهوم القروض الاستثمار

هناك عدة تعاريف للقروض الاستثمارية و سنذكر منها ما يلي:

"تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات و المعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل ، أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل.

و نظر للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم و هذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات و يتعلق الأمر هنا بعملية القرض الايجاري".[24]

كما يعرف "تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنسأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها ، و تمويل توين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع".[25]

و يعرف "هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة و قروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كسراء المعدات، المواد الخام للإنتاج".[26]

و من التعاريف السابقة يتضح أن القروض الاستثمارية هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة و تهدف للحصول على وسائل الإنتاج و المعدات و الآلات لتمويل أصولها الثابتة.

[24] منهل مطر ذيب وتر و رضوان العمار ، النقود و البنوك، مؤة لالاء للطباعة و النشر ، عمان، 1996 ، ص 73 .
[25] عبد الحميد طلعت اعد، الإدارة الفعالة لخدماتن البنوك الشاملة ، مكتبة الشفري، المنصورة، 1998 ، ص 131 .
[26] هيكل العجمي و رمزي ياين أرسلان ، النقو د و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر ،عمان ، 2009، ص 132.

المطلب الثاني: خصائص القروض الاستثمار و أهميتها

الفرع الأول: خصائص القروض الاستثمارية

تتميز القروض الاستثمار بالخصائص التالية: [27]

- القروض الاستثمارية تهدف إلى تمويل الأصول الثابتة من الميزانية (معدات، تجهيزات، أرضي، عقارات).
- القروض الاستثمارية مدتها تفوق غالبا 07 سنوات.
- القروض الاستثمارية تعمل و تهتم بالسداد بالمبالغ الضخمة.
- القروض الاستثمارية تقوم بها المؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة على مصادر الادخارية طويلة تقدر البنك التجارية على جمعها.
- القروض الاستثمارية تحتوي على مخاطر علية، وبالتالي ضمانات علية.

الفرع الثاني: أهمية القروض الاستثمارية

للقروض الاستثمارية أهمية لكل من البنك و المؤسسة، و تتمثل هذه الأهمية فيما يلي : [28]

- يمكن الائتمان للمؤسسة المقترضة من استعمال الأموال المقترضة بصورة أكثر فعالية لأنها تعاني من الاستحقاق المتكرر للقروض الطويلة و المتوسطة الأجل قياسا بالقروض قصيرة الأجل و التي تؤدي إلى إرباك في إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع و المتكرر.
- تسديد أقساط القروض بطريقة تمكن المؤسسة من الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات الإنتاجية و بصورة تدريجية.
- يتناسب حجم الائتمان و طول مدته مع الأغراض التي تقف وراءه إذ تتمثل هذه الأغراض في تمويل المباني و الأراضي التي تكون مدة قروضها طويلة.
- تنظم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد الأقساط المستحقة، و لا يتمكن البنك من مطالبة المؤسسة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، و في حالة عدم التسديد فإن البنك يبدي مرونة في تأجيل فترة السداد مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة و عدم إربك سيولتها.
- تتطلب عمليات التطور الفني و التقني و استبدال الآلات و المعدات، و نظر لارتفاع تكاليف الشراء فإن المؤسسات تلجأ للبنوك للحصول على الائتمان. يتضح مما سبق أن منح القروض له أهمية بالغة في

[27] هاملي ليلي، القروض البنكية ، دراسة حالة للاستغلال ، مذكرة التخرج لينل شهادة ليسانس ، جامعة الجزائر دفعة 2003، ص 55 .
[28] فلاح حسن الحسني و مؤيدي عبد الرحمان، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 125.

تحقيق العائد و الربح في حين تواجه مجموعة من المخاطر المرتبطة بعدم التأكد و التنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات و عدم دقة البيانات و المعلومات، و عليه لتفادي المخاطر يجب إيجاد حلول لمواجهة هذه المخاطر.

المطلب الثالث : عمليات قروض الاستثمار

في هذا المطلب سنتطرق إلى عمليات قروض الاستثمار و التي تتمثل في العمليات الكلاسيكية و العمليات الحديثة لتمويل الاستثمارات.

الفرع الأول: العمليات الكلاسيكية لتمويل الاستثمار

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمار، و هي القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل، و يرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

أولا: القروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات، و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، و القروض الغير قابلة للتعبئة.[29]

فأما النوع الأول (القابلة للتعبئة) يعني أن البنك بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، و التقليل من خطر تجميد الأموال و يجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

أما إذا تعلق الأمر بالنوع الأخر (الغير قابلة للتعبئة) فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية الخصم، و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار موعد السداد و هنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر.

[29]منهل مطر ذيب سوتر و رضوان وليد العمار، النقود و البنوك ، مرجع سابق ذكره ، ص 78 .

إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد على البنك أن يحسن دراسة هذه القروض و برمجتها زمنيا بشكل لا يهدد الخزينة و لا يؤثر فيها.

تتمثل أهمية القروض متوسطة الأجل في تلبية و تغطية احتياجات التجهيزات، حيث ترتبط مدة القرض بمدة حياة التجهيزات ، كما أن القرض متوسط الأجل كان مقتصرا على البنوك المتخصصة و التي تعتمد على ودائعها ذات الأجل الطويل، و لم تكن البنوك التجارية التي تعتمد على ودائعها قصيرة الأجل مستعدة للإقراض الطويل حرصا على السيولة الضرورية.

هناك معايير لمنح هذه القروض تتعلق مثلا بالنتائج الموجودة من التمويل كتحسين الإنتاجية أو خلق فرص عمل، كما توجد معايير مالية تتعلق بالنسب المالية، القرض الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم ، فمثلا يجب أن لا تزيد مدة القرض عن مدة إهلاكه.

ثانيا: القروض طويلة الأجل

يقوم بمنح هذه القروض مؤسسات المتخصصة، و تتجاوز مدة القروض عن سبع سنوات، فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال اللازمة في متناول المؤسسة لتغطية احتياجات المشاريع الاستراتيجية الكبيرة و تمويل التجهيزات التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء، وضع هياكل المصانع، التجهيزات الثقيلة، و يمكن أن تمتد إلى غاية عشرين سنة و ميزة هذه القروض أنها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الأخلال بتوازن المؤسسة.[30]

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثماراتها الطويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات لكبر مبالغتها التي لا يمكن لها تعبئتها لوحدها، و مدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد و نظر لطبيعتها (المبلغ الضخم و المدة الطويلة)، كما أن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجات المخاطر.

رغم هذه المصاعب يبقى التمويل الكلاسيكي من الطرق الشائعة في تمويل الاستثمارات، لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل تمويل أخرى أهمها الإقراض الإيجار.[31]

[30]طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر ، 2003، ص 94.
[31]حمزة محمود الزيدي ، إدارة الائتمان و التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الاردان ، 2002، ص112.

الفرع الثاني: عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري)

يعتبر الإقراض الإيجاري فكرة حديثة في طرق التمويل، فقد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقات التمويلية بين المؤسسة المقترضة و المؤسسة المقرضة، و رغم حداثتها فإنها تسجل توسعا في الاستعمال نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لهم.

أولا: تعريف الإقراض الإيجار و أليا ته

يعرف على أنه "الائتمان الإيجار أو التأجير التمويلي هو قيام البنك بتمويل شراء مجموعة معينة من الأصول الثابتة أو المنقولة و القيام بتأجيرها للغير لفترة زمنية معينة وفقا لشروط محددة".

كما يعرف على أنه "عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع ألات و معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على أساس الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار".

ثانيا: أنواع الإقراض الإيجار

هناك العديد من الأنواع و ذلك حسب الزاوية التي يتم النظر منها لكننا سنتعرض إلى نوعين:

- الإقراض الإيجار حسب طبيعة العقد.
- الإقراض الإيجار حسب طبيعة موضوع التمويل.

1) الإقراض الإيجار حسب طبيعة العقد

ينقسم هذا نوع إلى:

- الإقراض الإيجار العملي: يعتبر الإقراض إيجار إذا يتم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المساوئ و المخاطر المترتبة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها إلى المستأجر و هذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقه على عاتق المؤجر، بمعنى أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، و بالتالي يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو ببيع الأصل.
- الإقراض الإيجار المالي: يعتبر الإقراض الإيجار ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المساوئ و المخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، و يعني ذلك أن مدة عقد الإقراض الإيجار كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه الأموال المستثمرة.

- الإقراض الإيجاري الصناعي: و بمقتضاه يقيم البنك مشروعا صناعيا كاملا مشتغلا بذاته، برأس مال مستقل بهدف تأجيره، مع التأكد من أن العميل يمثل مركزا طليقا في مجال مهنته، و أن الاستثمار هو في مشروعات تتميز بالاستقرار الفني و لا يهددها التضرر الفني السريع.
- الإقراض الإيجار الدولي: تستخدم هذه الاعتمادات في الاشتراك في مجموعات دولية لتمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تحويل أنابيب النفط و الغاز و بناء السفن و إنشاء شركات تابعة. [32]

2) الإقراض الإيجار حسب طبيعة موضوع التمويل

و ينقسم هذا الأخير إلى:

- الإقراض الإيجار للأصول المنقولة: يستعمل هذا النوع من الإقراض من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة مثل تجهيزات و أدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعلمة، و في نهاية العقد يمكن لها تجديد أو شراء الأصل أو التخلي عنه نهائيا.
- الإقراض الإيجار للأصول غير المنقولة: يهدف هذا النوع إلى تمويل الأصول غير المنقولة و التي تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها و تسليمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها مقابل ثمن الإيجار.

المطلب الرابع : مخاطر القروض الاستثمار

يواجه البنك عند منح القروض الاستثمارية مشكلة تقدير المخاطر المختلفة المتعلقة بالقروض و تحاول البنوك التحكم فيها أو التخييف من وقعها، خاصة عندما يتعلق الأمر بخطر خسارة الأموال الخاصة به و ليس فقط عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض.

الفرع الأول: مخاطر القروض الاستثمارية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، و التي تؤثر على أدائها و نشاطها، و تتمثل هذه المخاطر فيما يلي: [33]

[32] حمزة محمود الزيدي ، إدارة الائتمان و التحليل المالي ، مرجع سابق ذكره ، ص 113 .
[33] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار حامة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2008 ، ص88.

أولا: مخاطر متعلقة بالبنك

إن مصطلح المخاطرة المصرفية يعني العقبات و الصعوبات التي تواجه البنك الذي يمارس نشاطه اليومي، فالمخاطرة هي عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض، و هناك عدة أنواع من المخاطر المتعلقة بالبنك و هي كالاتي:

1) مخاطر انعدام السيولة

إن السيولة مرتبطة بنقص و ندرة الموارد و قدرة البنك على اتجاه الأموال الضرورية، مخاطر السيولة تعرف على أنها مخاطر نشاط البنك في سوق غير رسمي حيث يؤثر على أسعار هذه السوق بشكل مباشر و من العوامل المؤثرة على السيولة في أي بنك و هي كالاتي: [34]

أ- درجة تحويل الموارد قصيرة المدى و خاصة الودائع تحت الطلب للاستخدامات المتوسطة و طويلة الأجل المستحقة من طرف البنك .

ب- فقدن الثقة اتجاه البنك من شأنه أت يجعل الزبون يقوم بسحب ودائعه، و قد تؤدي مخاطر انعدام السيولة إلى إفلاس البنك إذ لا يمكن الاستمرار و لو لبضع ساعات في حالة انعدام السيولة التي تساعده في الأشغال اليومية و تأثيرات ذلك ندرجها فيما يلي:

- لا يستطيع البنك إعادة الثقة اتجاه زبائنه لأنه لكي يحافظ عليهم يجب أن يضمن لهم السيولة الكافية .
- لا يستطيع البنك أن يضمن توزيع القروض في مواعيد استحقاقها.
- بسبب مشاكل السيولة يطرق البنك باب البنك المركزي الذي لا يستجيب لاحتياجاته إلا في إطار السياسة المسطرة من طرف السلطات النقدية، و هو ما يجعل طريقة إعادة التمويل بيست دائما مضمونة.

2) مخاطر تذبذب معدل الفائدة

إن معدل الفائدة هو ذلك الثمن الممنوح من طرف البنك للحصول على القرض أو الثمن الذي من خلاله يتحصل البنك على معدلات عائد الفائدة، حيث تكون ثابتة أو متغيرة و ذلك تبعا لحجم العمليات البنكية، و خطر سعر الفائدة له تأثير هام على الوضعية في البنك و هذا من خلال: [35]

[34] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، مرجع سابق ذكرره، ص 215 .

[35] فاطمة الزهرة عبادي ، دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص مالية ، جامعة المدية ، 2004، ص40.

- جدول حسابات النتائج الذي يمكن أن نجد من خلاله عدم مطابقة مردودية الاستخدامات و تكلفة الموارد.
- العلاقة العكسية لمعدل الفائدة و قيمة الأصل المالي فتعتمد المقارنة بين الميزانية البنكية و محفظة الأصل المالية، حيث نجد في هذه الحالة أن كل أصل مالي يكون له استجابة إيجابية أو سلبية، و ذلك تبعا لتغيرات أسعار الفائدة.
- يحدث خطر معدل الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد على عائد الاستخدامات الموزعة، و تكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية:

- إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت و يعيد التمويل بمعدل متغير نقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة.
- تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك و القيمة السوقية لحقوق الملكية بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية.

3) مخاطر تغير سعر الصرف

إن امتلاك البنك الحقوق أو الديون بالعملة الصعبة يؤدي إلى حدوث مخاطر الصرف التي تنتج عن تغير سعر الصرف لعملة التي حررت بها هذه القروض، حيث أن ارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف، أما انخفاض يؤدي إلى تحمل الخسائر.

يتعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف عند قيامة بمجموعة من المبادلات على الحساب و الإقراض و الاقتراض بالعملة الصعبة كما يلي:[36]

أ- **العمليات على الحساب:** يحدث اتفاق بمبادلة نقد بأخر و بسعر محدد و تكون هذه العملية مفتوحة يومين قبل التحويل من حساب إلى حساب أخر، و يلجأ البنك إلى هذه العمليات ليشبع طلبات زبائنه، و تتطلب هذه العملية قفل هذا العقد من البنك مسبقا و ذلك لتجنب المخاطر لأن أسعار صرف العملات مرنة تستدعي من اطراف التبادل أن تؤخر إحداهما مشترياتها و الأخرى تعجل بمبيعاتها، لان حركة طلب و عرض العملات تؤدي إلى حركة أسعار الصرف مما تعرض البنك إلى مخاطر مستمرة.

ب- **عمليات الودائع بالعملات:** تتمثل هذه العمليات في الإقراض و الاقتراض بالعملات الأجنبية مما يعرض البنك إلى مخاطر سعر الصرف، و يتحمل الخسائر و ذلك إذا كان البنك يدفع استرجاعا قرض بالعملة المحلية، في حين تعرف أسعار الارتفاع.

[36] مهند حنا، نقولا عيسى، إدارة لمحافظ الائتمانية ، مرجع سابق ذكره ، ص243.

ثانيا: مخاطر متعلقة بالمقترض

تأتي من خلال اهتزاز و تزعزع الثقة بين الزبون و البنك المقرض، و من أهم المخاطر المتعلقة بذلك ما يلي:

1) مخاطر قطاع النشاط

هذه المخاطر تكون مرتبطة بفرع النشاط الذي يمارسه المقترض، و يمكن الخطر الذي قد يتعرض له البنك في التغيير الذي قد يحدث في ظروف الاستغلال الصناعية أو التجارية لنشاط معين و من أحداث معينة، و من بين هذه الأحداث ما يلي:

- انخفاض أسعار البيع بشكل كبير وفقا لقانون العرض و الطلب في السوق.
- ميزة المواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج.
- التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور منتجات منافسة و بأقل تكلفة.
- تغير أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم التي تلعب دورا هاما في زيادة أو تراجع كمية المبيعات.

2) مخاطر متعلقة بقلة خبرة كفاءة مسيري المؤسسة المقترضة

إن عدم وجود أو نقص موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة، من هنا يتبين أن البنك عند الاستفسار عن طالب القرض يطلب منه تزويده.

3) مخاطر عدم التسديد

هذه المخاطر تتمثل في الخسارة التي يمكن للبنك أن يتحملها نتيجة إفلاس المقترض الذي قد يكون فردا أو المؤسسة أو هيئة، حيث أن خطر عدم التسديد ينتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته و هي ناتجة عن عدم مراقبة التدفقات النقدية الناتجة عن استعمال القرض، و بالتالي عدم و صولها إلى البنك و يمكن القول بأن الخطر الأكثر ضرار لأنه يعبر عن عجز نهائي كلي أو جزئي للمقترض و هلاك كلي للمصرف و هو كذلك الذي ينتج عن إعسار المدين و إخلاله بالتزاماته عند تواريخ الاستحقاق، حيث لا يجد المصرفي الأموال التي منحت له من قبل، و هو يصبح أيضا مدين اتجاه المودعين و بالتالي فهو عاجز عن تحقيق الإيرادات و التدفقات المسبقة للقرض التي تم التنبؤ بها، و عليه فلا بد للمصرف من موجهة القرض رغم سحب الودائع.[37]

[37] عبد المعطي و رضا راشيد و محفوظ أحمد ، جودة إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 213-214 .

المطلب الخامس : الحلول المقترحة للحد من مخاطر القروض الاستثمارية

في الواقع إن عملية المعالجة للمخاطر تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" و عدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يمكن الحد من مخاطر القروض الاستثمارية و تجنبها و التحكم فيها من خلال:[38]

- استخدام التسهيلات الائتمانية فقط بعدم إتمام الموافقة على الحد الائتماني.
- لا يجب أن يتعدى إجمالي مخاطر الائتمان في أي وقت من الأوقات حدود مبالغ الائتمان الفعلية التي تمت الموافقة عليها .
- تقوم الإدارة العامة للبنك بوضع هيكل لأهداف المحفظة الائتمانية و تقع مسؤولية ضمان الالتزام بهذه الأهداف على المسئول عن إدارة المخاطر الائتمانية.
- تتم مراقبة هيكل المحفظة الائتمانية على ضوء الإرشادات المتعلقة بالقروض الجديدة الموجهة لتنمية المشاريع من خلال تخفيض الائتمان إذا اقتضت الضرورة.
- المخاطر التي يمكن تحديدها رقميا و بشكل موثوق من خلال حدود مناسبة للمخاطر.
- المخاطر التي يمكن التقليل منها بإجراءات أخرى مناسبة و موثوقة أو من خلال عدة إجراءات للحد منها.

مما سبق يمكن القول أن مخاطر القروض يمكن معالجتها بعدة طرق تمكن من الوقاية منها أو لا و ذلك من خلال تفادي أو تحاشي المخاطر، أو الحد منها بعدة إجراءات و طرق.

[38] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، ، ص 149-151 .

المبحث الثاني سياسة الإقراض و معايير منح القروض الاستثمارية

لا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون له سياسة الإقراض خاصة به مكتوبة و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، و لذلك يمكن أن نتناول سياسة الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية، و تعتمد عملية منح القروض الاستثمارية على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القروض لتحقيق الهدف المراد و هو تحقيق أكبر ربحية للبنك مقدم القروض من جهة، و تقدم تسهيلات لطالب القرض من جهة أخرى، إذ يجب أن تراعي عملية منح القرض جملة من المعايير، و يمر القرض بمراحل و شروط التي يدرسها البنك للتوصل إلى قرر منح القرض أو لا .

المطلب الأول: السياسة الإقراضية

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية، و منه يجب أن يكون بنك سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات و كيفية استخدام الأموال .

الفرع الأول: تعريف سياسة الإقراض

تعرف سياسة الإقراض على أنها تلك القواعد و الإجراءات و التدابير المرتبطة بتحديد حجم و مواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة.[39]

كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها اطار عام يتضمن مجموعة من المعايير و الأسس و الاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام و إدارة الائتمان بشكل خاص، بما يحقق الأغراض التالية:[40]

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة.
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين و بالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد و الخوف من الوقوع في الخطأ.
- سرعة التصرف و اتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات العليا في الإدارة.
- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي.

[39] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008 ،ص118.
[40] عبد الواحد غردة، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفالحة و التنمية الريفية، مذكرة تخرج لمتطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2004 ،ص63.

الفرع الثاني: أهمية سياسة الإقراض

هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية كضمان للمعالجة الموحدة للموضوع الواحد و توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة.

ويتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو أثنين بالقرب من القمة، و هو ما يعني البطء في اتخاذ القرارات، و حرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية و ممارسة عملية اتخاذ القرارات.

البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها و سياسة الإقراض تحدد الاتجاه و أسلوب استخدام أموال البنك التي يخصل عليها من المودعين، و بذللك يتضح أن لهذا السياسة أثر على اتخاذ القرارات.[41]

الفرع الثالث: إعداد سياسة الإقراض [42]

من المعروف أن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة إدارية في البنك، يتحمل المسؤولية النهائية في سياسة البنك الإقراضية، غير أن الوضح الفعلي يتعين أن يتمثل في خبراء الائتمان في البنك.

و من هذا وضع مقومات السياسة الإقراضية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة(مجلس الإدارة)

على أن توضع هذه السياسة يتعين أن يراعي تحقيقها على عدة مستويات من التوافق و هي:

- التوافق مع البيئة المصرفية الخارجية و التي تختلف من وحدة مصرفية لأخرى.
- التناسق بين سياسات الإقراض الإقليمية (الفرعية) بمختلف المدن، هذا البعد يتعين أن يراعي اعتبارات التنمية الإقليمية.
- تناسق السياسة الإقراضية للبنك مع باقي السياسات لا سيما الرئيسية الأخرى كسياسة تنمية الودائع، و سياسة الاستثمار المالي و الغير المالي، سياسة العلاقة العامة ، هذا التناسق يتعين أن يتم في إطار التخطيط الاستراتيجي.
- تحقيق التناسق بين مكونات كل من سياسة البنك الرئيسية، فعناصر السياسة الإقراض يتعين أن تكون مطابقة مع عناصر مكونات سياسة الودائع.

[41] عبد الغفار حنفي و عبد السالم أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2004 ،ص 142-141.
[42] /محمد كمال خليل الحم ازوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نشأة المعارف، طبعة منقحة، مصر، 2002 ،ص238.

و منا نود الإشارة إلى أنه رغم ما طرأ من تغيير على هيكل استخدامات موارد البنوك، و البنوك كمؤسسات مالية تهدف إلى الربح التجاري و ليس الاجتماعي بصفة أساسية تتجه نحو العمل على توفير السيولة النقدية اللازمة لاستخدامها لمنح القرض و لا يتحقق ذلك إلا إذا قامت أولا بتجميع مدخرات من قبل الأشخاص الطبعين و المعنويين.

و من ناحية أخرى فإن المشروعات المقترضة مصدر طلب على القروض أيا كان شكلها، يعتبر القرض المصرفي مصدرا هاما لجانب رأس المال العامل، غير أن هذا المدلول تطور حيث نظر الكثيرون إلى القروض المصرفية بوصفها مصدرا ليس فقط جانب رأس المال العامل، بل لكل رأس المال العامل.

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية للبنك و من أهم هذه العناصر نذكر ما يلي: [43]

- رأس المال البنك: تتأثر السياسة الإقراضية برأس مال البنك لسببين مهمين و هما:
- يستخدم البنك رأس المال و احتياطاته كحاجز واقي يمنع (في حدود حجم رأس المال و الاحتياطات) تسرب خسائر القروض إلى الودائع، و عليه كلما زاد رأس المال و الاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.
- رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين و المقترضين، لاعتقاد كل منها وجود أموال كافية لدى البنك.
- الربحية: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، و لكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.
- سياسة البنك المركزي: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في خدها الأقصى و التخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.
- حجات المنطقة: قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية و تطوير بعض المناطق و يكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد و يزيد من حجم قروضه مستقبلا.
- موقع البنك: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة.

[43] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص391.

- الظروف الاقتصادية العامة: تؤثر هذه الظروف مباشرة على نشاط الإقراض في البنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، و في حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنك مثلا حالة التضخم.
- عامل الخبرة و المنافسة: يلعب عامل الخبرة و المنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما تجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة، و ذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء.
- استقرار الودائع: البنك الذي يواجه تقلبا استثنائيا في حجم الودائع يضطر لاتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه التغيرات.

المطلب الثالث: الدراسة التقنية و المالية لطلب القرض

تعتبر الدراسة التقنية و المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقوم بمنح القروض، إذا تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية لتحديد نقاط قوتها و ضعفها، و التي تساعد البنك على اتخاذ القرار النهائي.

الفرع الأول: الدراسة التقنية لطلب القرض

أولا: المعلومات للازمة لإقراض القرض

لا بد من توافر معلومات أساسية التي من خلالها يتم قراءة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض و من بينها نذكر ما يلي:

- القوائم المالية(المركز المالي و الدخل) للمؤسسة طالبة القرض.
- معلومات مالية إضافية في حالة طلب عدة أنواع القرض.
- نوعية الضمانات التي يقدمها المركز الرئيسي للمؤسسة إذا كان النشاط الفرعي محدود.
- القروض الأخرى التي سبق للمؤسسة الحصول عليها و نظام سدادها و نوعية الضمانات المقدمة.
- تحديد الظروف التي يتم في ظلها تجديد القرض و شروطه.
- إذا كان القرض بضمان ما، نسبة القرض إلى قيمة الأصل الضامن و بذلك يتحدد هامش الأمان و يحدد ميعاد استحقاق القرض.

- تقرير من حيث حجم القرض و مدته.

و بصفة عامة تسأل إدارة القروض عما يلي:

- معلومات حول طالب القرض.
- تحليل المعلومات التي سبق جمعها و الخاصة بسمعة العميل و مركزه المالي.
- تحليل الأوضاع المستقبلية لطالب القرض.
- إعداد التوصيات حول الطلب المقدم للحصول عل القرض، و يترك أمر اتخاذ القرار للمستوى الإداري سواء كان فرد أو لجنة.

ثانيا: العوامل موضع الدراسة عند تحليل طلب الحصول على قرض

يجب التحقق من قدرة المقترض و رغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا و تتخلص هذه العوامل في :

- القدرة عللا السداد.
- رأس المال.
- الضمان المقدم.
- الظروف الاقتصادية.

و بذلك يمكن حصر العوامل الأساسية الواجب أخدها في الحسبان عند دراسة و تحليل الطلب الخاص بالحصول على قروض من البنوك في عدة عوامل كالمقدرة و السمعة و القدرة على توليد الدخل و درجة الملكية للأصول و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة حاليا و مستقبلا.

ثالثا: نطاق البحث عن طالب القرض

يختلف مجال و مدى البحث و التحري عن طالب القرض وفقا لعدد من العوامل و التي من أهمها حجم و مدة القرض، التقارير المالية للمؤسسة، الضمانات، التعاملات السابقة مع طالب القرض، و بصفة عامة يستمر البحث و التحري طالما أنه يمكن الحصول على بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم طلب القرض، و كذلك جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض مدى قدرته على السداد.

يمتد البحث و التحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمؤسسة، نوع العلاقات العمالية في المؤسسة و أسباب الزيادة في المبيعات و الأرباح و درجة التقلب فيهما، ثم التطرق إلى الإدارة المهيمنة على الشركة من حيث كفاءتها و ماضيها و رأي العاملين فيها و المتعاملين معها سواء تعلق الأمر بالزبائن أو بالموردين. كما ينبغي التعرف على الظروف التنافسية للصناعة و اتجاهات المبيعات و الأرباح أو مركز طالب القرض داخل الصناعة، فهذه الاعتبارات لا ينبغي إهمالها لتقييم المقدرة المستقبلية لطالب القرض.[44]

رابعا: مصادر الحصول على معلومات طالب القرض

تتعدد مصادر الحصول على المعلومات، نذكر منها المقابلات مع طالب القرض و الرجوع إلى السجلات و المصادر الأخرى.

- **إجراء مقابلة مع طالب القرض**

يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض، و مدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك و القواعد المنظمة للقروض المصرفية، أيضا الحكم على سمعة العميل و صدق المعلومات التي يدلي بها و جميع المعلومات عن ماضي المؤسسة و تطورها و المركز التنافسي و إدارتها، و خططها المستقبلية، و قد يتطلب أيضا من طالب القرض التزويد بمعلومات مالية إضافية.

- **السجلات الخاصة بالبنك**

يجب أن يتوافر عند البنك مجموعة من السجلات و الإحصائيات عن الموردين و المقترضين، و تفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب القرض، و كيفية استخدامه للقروض السابقة، و أسلوب سداد هذه القروض و مدى التزامه بشروط الاتفاق و هل يودع مدخراته بحساب البنك.

- **المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات**

يمكن ذلك بالرجوع إلى المنظمات و الهيئات المتخصصة في جمع المعلومات عن المشروعات، مثال ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية و لديها معلومات عن حوالي 3 ملايين مشروع موزعة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا

[44] رميسة قريا قص و عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ،ص 95-96.

حيث يتم نشر المعلومات المختصرة عن هذه المشروعات و عن حجم الإقراض لكل منها، أما المعلومات الأكثر تفصيلا فيمكن الحصول عليها في شكل تقارير خاصة عن حجم القرض و يسمى بتقرير المعلومات عن المشروع.[45]

الفرع الثاني: التحليل المالي لدراسة القروض

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إذ تقوم بقراءة المركز المالي بالاعتماد على النسب المالية و مدى قدراها على توليد تدفقاتها النقدية التي تكفي لتسيير عملياتها و أداء التزاماتها و بالتالي تحديد نقاط ضعفها و قوتها، و التي تساعد على اتخاذ القرار النهائي و المتمثل في منح القرض أو لا .

أولا: محددات التحليل المالي

نجاح المالي في الحكم على مؤسسة ما مرهون بالمحددات التالية: [46]

- كلما كانت المعلومات المالية وافية و دقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي افضل.
- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة و هو عادة يطرح أسئلة اكثر مما يعطي أجوبة.
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد و يهمل الجوانب الأخرى فمنهم من يركز على السيولة و منهم يركز على الربحية.
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانياتها و هذا ما يعيق عمل المحلل المالي على الحكم على كفاءة المؤسسة.
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسيع أو العلاقات مع الموردين أين يمكن الضعف في التحليل المالي.

ثانيا: النسب المالية

يتم توضيح ذلك من خلال النسب الهيكلية ، نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب المديونية .

[45] علاش شهرازد ، معايير و إجراءات منح القروض الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة البويرة ، ص 86 .
[46] علاش شهرازد ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، ص 87

1- النسب الهيكلية

يتم حساب هذه النسب على أسس المؤشرات الهيكلية التالية : [47]

أ- التمويل الذاتي : يعتبر التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يستعملها البنك، و هو عبارة عن القدرات الذاتية للمؤسسة في تمويل الاستثمارات التي تقوم بها و تحسب نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الذاتية/ الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لاستثماراتها بأموالها الخاصة

- إذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.
- إذا كانت اكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض في الأموال .

ب- التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة، و تعطى نسبة التمويل الدائم بالعلاقة التالية: [48]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

- إذا كانت اكبر من الواحد فإن ذلك يدل على حالة توازن.
- إذا كانت أقل من الواحد فهذا يدل على تحقيق عتبة التوازن.

[47] يمن الشنطي و عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان، 2005 ،ص 113-114.
[48] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص151.

ج- نسبة القدرة على الوفاء

و هي تبيين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند أجالها المحدد ، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية: [49]

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول /مجموع الديون

- إذا كانت أكبر من الواحد فإن المؤسسة في وضع جيد و يمكنها الحصول على قروض أخرى .
- إذا كانت أقل من الواحد فإن المؤسسة في وضعية حرجة و لا يمكنها الحصول على دين أخر.
- كلما كانت النسبة اكبر من 50 بالمئة دل ذلك أن المؤسسة لها إمكانية كبيرة على تسديد الديون و بإمكانها الحصول على دين أخر و العكس صحيح .

ثالثا: نسب السيولة

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها و تشمل على ما يلي : [50]

1- نسبة التداول

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال المقارنة بين الأصول المتداولة، و تعطى نسبة التداول وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول= الموجودات المداولة / المطلوبات المتداولة

2- نسبة السيولة السريعة

تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة، و تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= النقدية+ الأوراق المالية + المدينين +أوراق القبض/ الخصوم المتداولة

[49] عبد اللطيف بالغرسة، المنهل المعرفي في التسيير المصرفي، منشورات باجي مختار، عنابة، 2000 ،ص 187-188.
[50] اصر داد عدون و محمد فتحي نواصر، دراسات الحالة المالية، الجزائر، دون سنة نشر، ص55.

رابعا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول و مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لها، و تحقيق أكبر ربح ممكن و تشمل ما يلي : [51]

أ- **معدل دوران مجموع الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتحقيق المبيعات، خاصة في المؤسسات التي تكون أصولها الثابتة الجزء الأساسي من إجمالي استثماراتها الكلية، و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: [52]

نسبة دوران مجموع الأصول الثابتة=المبيعات / الأصول الثابتة

ب- **معدل دوران المخزون:** تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة لمخزونها من البضاعة و مدى سيولة هذا المخزون و قابليته للتسويق، تحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون= المبيعات (التكلفة)/ متوسط المخزون

ت- **نسبة الأصول المتداولة الى نسبة الاقتراض:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة لجميع التزامات المؤسسة(مجموع الديون)، و تحسب كما يلي: [53]

نسبة الأصول المتداولة الى نسبة الاقتراض= الأصول المتداولة / الاقتراض

3- **نسب المديونية:** مجموع نسب لقياس كفاءة الأموال المستثمرة و التعرف على هيكلة مصادر التمويل (مساهمين و اقتراض) و إدارتها، و بنا أن رأس المال المستثمر تم توظيفه في الأصول للعمليات التشغيلية و هي تتعامل بشكل مباشر مع مكونات أصول المستثمر و مصادر التمويل على النحو التالي :

[51] عبد الحميد الاشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية(من وجهتي النظر المصرفية و القانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية،، 2002 ، ص 323 .
[52] أيمن الشنطي و عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.
[53] وليد ناجي الجيالني، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009 ،ص68.

نسبة المديونية= الديون طويلة الآجل / (الديون طويلة الأجل+ حقوق المساهمين)

تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على الديون طويلة الأجل ضمن هيكلها التمويلي.

المطلب الرابع : مراحل منح القروض الاستثمارية

يعتبر تقديم القروض الاستثمارية من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية للبنك في مجال منح القروض، لذلك من المنطقي أن تولي إدارة البنك أهمية بالغة لهذه العملية حيث تضمن استرداد أمولها ، حيث يقوم البنك بوضع تصور لكيفية منح القرض الاستثماري في صورة مراحل يمكن إدراجها كالاتي.

الفرع الأول: محتويات ملف القرض

يتضمن ملف القرض الاستثمار على العناصر التالية: [54]

- طلب القرض: يقدم من طرف العميل حيث ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل و التي تتضمن طبيعة القروض، مبلغه و موضوعه.
- الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع صغير و متوسط الأجل.
- وثيقة تبين وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة و التي تبين التطورات الدائنة و المدينة الزبون بالبنك.
- الميزانيات و جداول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة و خمس سنوات تقديرية لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
- مخطط تمويل للأشغال و البناءات التي سيتم إنجازها.
- نسخة من السجل التجاري.
- شهادة الإعفاء من الضرائب اذا كانت المؤسسة معنية بالإعفاء .
- وثيقة الضمان الاجتماعي.
- سندات الملكية للأراضي.

[54]عبد الحق أبو عتريس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000،ص ص 63-64.

- رخصة البناء بالنسبة للمشاريع الاستثمارية صغيرة و متوسطة الأجل.
- عقد ملكية المحل أو عقد إيجار يغطي مدة القرض على الأقل.
- نسخة من عقد استيراد التجهيزات بالنسبة للعتاد المستورد.
- نشرة رسمية تبين أنشاء المؤسسة و تطوراتها.
- القانون الداخلي للمؤسسة.
- تحويل الجمعية العامة القائمة بأعمالها بالتعاقد على القروض و تقديم الضمانات باسمها .
- وثائق الرهن اذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول المالية و تجارية، فإنه يتطلب تقديم بيانات تشبه ذللك.
- مستند الكفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية.

الفرع الثاني : عقد القرض

يتم إبرام عقد القرض بين البنك و عملية على إن يتضمن هذا العقد كافة العناصر المشكلة للقرض ذاته، فضلا عن الشروط المتفق عليها فيما بينهما بشأن القرض المعني، و يمكن تبيان أهم ما يتضمنه عقد القرض كما يلي :

- مبلغ القرض .
- مدة القرض .
- معدل الفائدة .
- طريق تسديد القرض.
- الهدف من القرض .[55]
- فترة السماح.
- طبيعة و نوع الضمانات المقدمة مقابل الحصول على القرض.
- طريقة صرف القرض أو استهلاك من طرف المقترض .
- تحديد المحاكم المختصة بالنظر في النزاع في حالة و قوعه و كذلك كفيل للتبليغ .

[55] عبد الحق أبو عتريس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سابق ذكره ، ص 61-62 .

و خلاصة القول أن أول خطوة في عملية الإقراض التي يقوم بها البنك هي تقديم ملف القرض و استيفاء جميع الوثائق لتبدأ عملية النظر في طلبات الإقراض و تحليلها .

الفرع الثالث : الاستعلام عن العميل

بعد التأكد من صحة الوثائق القدمة من طرف العميل يقوم البنك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العميل لأنه قد يقوم بإخفاء بعض الجوانب الهامة كسوء النية ، العجز المالي، وفي هذا الشأن على البنك أن يراعي عند الاستعلام عن العميل محددان هما:

- تكلفة البحث.
- الوقت المستغرق في البحث .

الشيء الذي يحتم على البنك الحصول على اكبر قدر من المعلومات في أقصر و قت ممكن و بأقل تكلفة ممكنة ، و الشيء الذي يحتم على البنك الحصول على اكبر قدر من المعلومات في أقصر و قت ممكن و بأقل تكلفة ممكنة ، و الشيء الذي يحتم على البنك الحصول على اكبر قدر من المعلومات في أقصر و قت ممكن و بأقل تكلفة ممكنة ، و إلا يضيع على نفسه فرصة توظيف أموال في غاية الربحية، و بشكل عام يدور كل ذلك حول ما يسمى بالجدارة الائتمانية ، و تسمى هذه المعايير في معظم المراجع المتخصصة بـCs 5 و هي الشخصية ، المقدرة، و رأس المال ، الضمان و الظروف المحيطة.[56]

الفرع الرابع : دراسة جدوى الموضوع

إذا كان التحليل المالي يقدم للبنك معلومات كثيرة و ثمينة على الوضع المالي للمشروع فإن ذللك غير كافي لاتخاذ القرار السليم خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض الاستثمارية التي تمتاز بطول مدتها و مبالغتها الكبيرة أين فرضت ضرورة دراسة الجدوى المالية ، و ذلك لتأكد من مدى توفر الموارد الضرورية للازمة لإقامة و تشغيل المشروع، و ذلك لتقرير مدى صلاحية و جاذبية المشروع محل الدراسة.

الفرع الخامس : تسيير و متابعة القروض

تعد هذه الخطوة ضرورية إذ قد يكون قرار إقراض العميل محفوفا بالمخاطر، الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيرا للوقت ، و ترجع أهمية هذه الخطوة أيضا إلى كونها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على

[56]أحمد غنيم، صناعة قرارات االئتمان و التمويل في إطار إستراتيجية شاملة للبنوك، مطبعة المستقبل، االردن، ط2 ،1999 ، ص5.

القروض حيث أنها تتفاوت درجة حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء قرار الإقراض، و هذا ما يسمى بالتوازن بين العائد و المخاطرة، و عليه يتم اتخاذ قرار قبول منح القرض من خلال ما يلي :

أولا: تحديد الاحتياجات المالية الفعلية

من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية للزبون يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالي في حدود الإمكانيات المالية للبنك، من خلال العناصر المختلفة أهمها : [57]

1 مبلغ الفائدة

يتم حسابه انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القروض، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فترة القرض خاصة اذا كانت فترة قصيرة، كما يمكن أن تكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الظروف الاقتصادية، حيث تمثل الفائدة تكلفة للمقترض و عائد أو مدخولا بالنسبة للبنك قد يتم الاتفاق بشأن دفعها مقدما أو على فترات أو مع اصل القرض ذاته .

2 العمولة و النفقات

و هي عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه البنك لقاء أتعابه عند فتحة طلب القرض، على اعتبا أنه لدراسة طلبات القروض و تكوين ملفات إدارية لتكاليف معينة ينبغي تغطيتها ، و هذه التكاليف تقع على عاتق طالب القرض، لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض، بالإضافة للعمولة ينبغي أن تشمل تكلفة القرض جميع النفقات.

ثانيا: متابعة القرض

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها و ذلك لضمان أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها، و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل و قوعها بالفعل .

و من بين الوسائل المستخدمة لمتابعة السداد أنشاء ملفات في وحدة الحفظ للحساب الإلكتروني يسجل فيه قيمة و تاريخ المبالغ المحصلة من العميل ، و يمكن إعداد برنامج للحساب الإلكتروني، يتم بمقتضاه مطابقة الملفين و الكشف عن حالات التأخير في السداد أو السداد في المواعيد و لكن بمباغ أقل من المتوقع ، و بالنسبة للبنوك التي يصعب عليها استخدام الحاسب الإلكتروني لمثل هذه الأغراض فيمكنها تحصيص موظف أو اكثر لأعداد تقارير دورية عن الحركة السداد و ما إذا كانت متماشية مع برنامج السداد السابق المتفق عليه مع العميل

[57] عبد الحق أبو عتريس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سابق ذكره ، ص 78 .

، و توجد أسباب كثيرة للتأخير عن السداد أهمهما السهو أو عدم الرغبة أو القدرة على السداد، و لتجنب التأخير بسبب عدم الرغبة أو القدرة على السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة.[58]

و في حالة و جود رهن لضمان القرض فإن الأمر يقتضي من البنك المراجعة المستمرة لقيمة الأصول المرهونة و ذلك للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه.

المطلب الخامس : الضمانات البنكية

تعتبر الضمانات البنكية وسيل يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ، و من جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك للحصول على أمواله التي أقرضها بالطريق القانونية .

- **مفهوم الضمانات و أنواعها [59]**

الضمانات البنكي هي وسيل يثبت بها البنك حقه في استرجاع القرض الذي منحه في حالة عدم تسديد العملاء لديونهم ، و ذلك ليربح البنك نفسه من اتخاذ القرارات عن القروض التي على هامش الأمان و لكي يريح نفسه كذلك من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع ، فإنه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن له أن يقبلها، و التي تتوقف على الظروف المحيطة، و عادة ما تختلف من وقت لأخر وفقا لدرجة قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القرض، إلا أن الإصرار على ضرورة توفير الضمانات للقروض الممنوحة يجب أن لا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيله في الميعاد.

الضمان مرتبط برأس المال و من الممكن أ، يكون الضمان بضائع أو أوراق مالية أو سيارات أ, أراضي أو عقارات ...إلخ، و على هذا فمن و جهة نظر البنك نجد أن أحسن ضمان هو ما كان يمكن تحديد قيمته بسهولة و يمكن تحويله لقيمة نقدية بسهولة.

عموما تنحصر الشروط الواجب توفرها في الضمان ما يلي :

- سهولة التصرف فيه من طرف البنك عند تخلف العميل عن السداد دون خسائر كبيرة.
- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان .

[58] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص244.
[59]بخزازة فايزة، تقنيات و سياسات ا لتسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص171-175.

- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك، و إمكانية الاستحواذ عليه و التصرف فيه و يقوم البنك عادة بتحديد هامش الضمان و هو الفرق بين القيمة السوقية المتوقعة للضمان و بين القرض، هذا و يزيد قيمة المخارج عن هذا التعريف ليتضمن أيضا مصروفات التصفية و التصرف في الأصل و كذا تغطية أية فوائد متجمعة لم يدفعها العميل ، و تتوقف هذه المخارج على :

- نوع الضمانات المقدمة.
- مدى استقرار قيمتها السوقية.
- مستوى النشاط الاقتصادي و مستوى الصناعة التي يعمل فيها المقترض.
- القوانين و اللوائح الحكومية و القرارات الإدارية.

ارتباط البنك بالضمان العام لا يقيد حق المقترض في إعطاء ضمان خاص على أصل معين، و هذا يتأثر حق البنك في الضمان العام للمدين هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن البنك يستطيع معرفة القروض الأخرى التي حصل عليها عملية من بنوك أخرى بالاتصال بإدارة تجميع مخاطر القروض المصرفية و التي توجد عادة في كل البنوك المركزية.

للضمانات البنكية عدة أنواع نذكر منها:

أولا: الضمانات الشخصية

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، و على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، و يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية و هي الكفالة و الضمان الاحتياطي.

1- الكفالة

هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق، و نظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام كبير، و يتطلب هذا أن يكون ذلك مكتوبا و متضمنا طبيع الالتزام بدقة ووضوح، و ينبغي أن يمس هذا كل من:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.

- الشخص المدين.
- الشخص الكافل.
- أهمية و حدود الالتزام

2- الضمان الاحتياطي

يعرف الضمان الاحتياطي على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة لكنه يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، و الأوراق التجارية التي يمكن أ، يسري عليها هذا النوع من الضمان تتمثل في سند لأمر، السفتجة و الشيكات، و الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق، و عليه هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف احد الموقعين على الورقة.

كما يختلف الضمان الاحتياطي على الكفالة في وجهين أخرين، فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى لو كان مانح الضمان غير تاجر ، و السبب في ذلك هو أن العمليات التي تهدف الأوراق محل الضمان إلى إثباتها هي عمليات تجارية، و يتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا و لو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتبر به عيب في الشكل .

ثانيا: الضمانات الحقيقية

على خلاف الضمانات الشخصية ترتكز الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان و تتمثل هذه الضمانات في قائم واسعة من السلع و التجهيزات ز العقارات، و تعطى هذه الأشياء عللا سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض و يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.

و نظرا لكثرة الأشياء التي يمكن أن تكون محلا للضمان يستحيل عمليا التعرض إليها منفرد و لذلك سنقوم بدراسة الأشياء مصنفة إلى مجموعات كبير و متجانسة.

يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين التاليين:

1- الرهن الحيازي

في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين من الرهن و هما الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز، و الرهن الحيازي للمحل التجاري.

2- الرهن العقاري

الرهن العقاري عبارة عن حق يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، و يمكن دسنه من ثمن ذلك العقار ، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته و موقعة و ذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، و مالم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا، و يبقى العقار مرهونا حتى يتم سداد القرض.

خاتمة الفصل

مما سبق يمكن استنتاج أ، القروض الاستثمارية بأنواعها المختلفة تعتبر المهمة الأساسية التي ترتكز عليها عمل المؤسسات ، و تظهر أهميتها في تمويل المشاريع ، إلا أنها تواجهها جملة من المخاطر سواء تتعلق بالبنك أو بالمقترض و منه للتقليل من حدة هذه المخاطر لا بد من إيجاد الحلول لمعالجة مخاطر القروض الاستثمارية.

البنوك ترسم سياسات إقراضية من أجل السهر و الحرص في تعاملها مع عملائها ثم دقتها في دراسة طلب القرض من الناحية التقنية و الاقتصادية و الفنية المالية وفق الشروط و المعاير الذي يفرضها البنك المانح للقرض.

الفصل الثالث :

دراسة حالة بالبنك الخارجي الجزائري

وكالة مستغانم

مقدمة الفصل

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي النشاط الاقتصادي و الدافع لعجلة النمو الشامل نحو التقدم الجزائر قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم عمدت إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات و هذا ما جعلها تطيف و المحيط المصرفي و الاقتصادي ،و من جهة أخرى منح البنوك دورا جيدا في تعبئة الموارد المالية ،و بالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة أن البنك الخارجي الجزائري واحد من البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي و قصد التعريف الجيد به و بمهامه خصصنا مبحثين :

في الأول سنتطرق إلى تقديم البنك و التعرف على اهم و ابرز مهامه و هيكله التنظيمي .

الثاني فسنتطرق إلى دراسة تطبيقية لملف منح القرض.

المبحث الأول :تقديم البنك الخارجي الجزائري

أنشأ البنك الخارجي الجزائري بعدما لوحظ تدني نشاط البنوك الأجنبية التي كان يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الخارجي و تنمية العلاقات الخارجية و لهذا جاء قرار إنشاء البنك الخارجي الجزائري . و يمكن تقديم هذا البنك العريق على النمو التالي

المطلب الأول :نبذة تاريخية حول البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 1 أكتوبر 1967بموجب مرسوم 204/67و براس مال قدره 20.000.000دج ،وبهذا فهو ثالث بنك تجاري تأسس في الجزائر تبعا القرارات الخاصة بالقطاع البنكي ،ولقد ورث البنك فعالية خمس بنوك أجنبية و هي[60]:

القرض الليوني ،
الشركة العامة،
القرض الشمالي ،
البنك الصناعي الجزائري المتوسط ,
بنك مركزي، اختص هذا الأخير في ضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالتصدير و الاستيراد ثم توسع نشاطه منذ سنة 1976،حيث أصبح يسير حسابات أكبر المؤسسات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات مثل (سوناطراك و نفطال) و ميدان الصناعات البتروكيمياوية)التعدين) بالإضافة إلى الميدان البحري ،ويتكون البنك من قسمين_
_قسم الودائع و الإقراض
_ قسم العمليات الأجنبية.

و هو بنك متخصص ف العمليات مع الخارج و كذا ممارسة كل العمليات المصرفية التقليدية ،حيث له صفة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة وطنية إلى غاية 12 جانفي 1988.
و بعد توجيه المؤسسات العمومية نحو الاستقلالية تم تحويل مؤسسة القرض المسماة البنك الخارجي إلى شركة أسهم ،أما حاليا فهي تابعة لوزارة المالية.

[60]معلومات تم الحصول عليها من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري.

المطلب الثاني: أهداف و مهام البنك الخارجي الجزائري و هيكله التنظيمي

يمارس البنك الخارجي الجزائري ككل البنوك التجارية وظيفته الأساسية في تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى في إطار التخطيط الوطني.[61]

الفرع الأول :أهداف و مهام البنك الخارجي الجزائري

يهدف البنك أساسا إلى تجهيز و تشجيع و تمويل العمليات التجارية ،فهو يقوم بمنح قروض الاستيراد و تاني المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم لهم كما يمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج و ذلك في :

_تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الخارج ، _ترقية الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى فيما يخص تعاملهم و قروضهم، _القيام بخدمات مركز في التعليم التجاري و في التكوين، _وضع وكالات و لها فروع في الخارج، _القيام بجميع الخدمات البنكية و المحاسبية الخارجية ، _تأسيس و إدارة المحلات الرئيسية و إنجاز جميع العمليات المتعلقة بالإنجاز و العمليات الخاصة بالتأمين اللازم النشاطات المؤسسة _ضمان الإجراءات الجيدة الناتجة عن سوق الدولة و الجماعات المحلية ، _تعطي الضمان الموردين و المصدرين، _إعطاء الموافقة للقروض و البنوك الأجنبية

[61]معلومات تم الحصول عليها من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري.

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

شكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

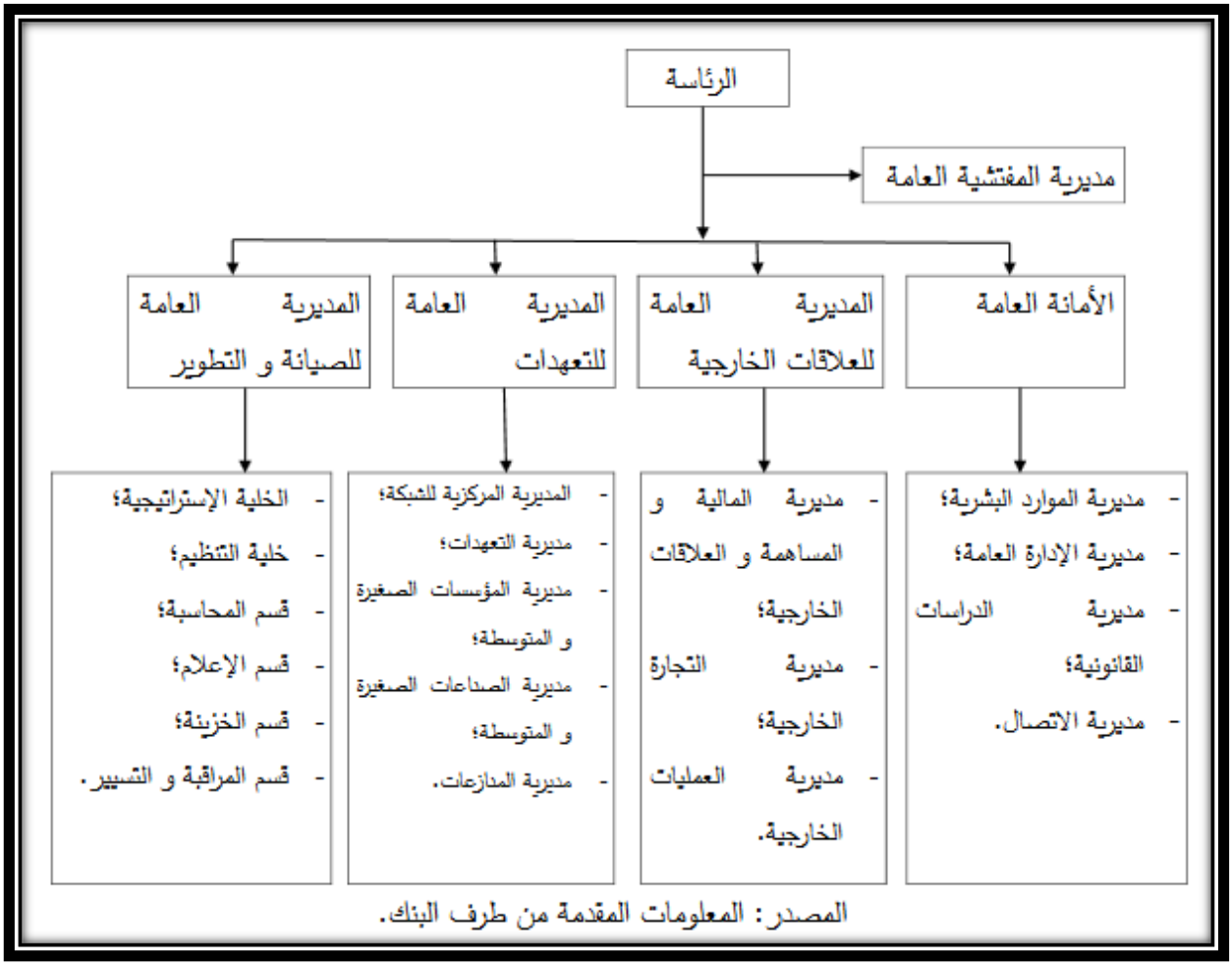

المصدر: المعلومات المقدمة من طرف البنك.

المطلب الثالث: تقديم وكالة مستغانم

لدى البنك الجزائري الخارجي عدة وكالات و فروع و كل وكالة تنتمي إلى مديرية جهوية ،وفي هذا المطلب سنتطرق إلى الوكالة المستقبلة ،من خلال تعريفها و هيكلها التنظيمي و دور مختلف مصالحها و البيئة العميلة لها[62].

الفرع الأول :الوكالة البنكية و هيكلها التنظيمي

وكالة البنك الخارجي الجزائري في مستغانم هي واحدة من بين عشر وكالات تابعة للمديرية الجهوية لسطيف ،والتي تأسست في 07 جويلية 1980في إطار توسيع البنك و خدمة الزبائن المتواجدين في الولاية ،وتتمثل مهام الوكالة في:

[62]معلومات تم الحصول عليها من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري.

_تسيير العلاقة التجارية مع الزبائن،

_بناء و تحليل و إدارة ملفات القرض للخواص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الصناعات الصغيرة و المتوسطة ،

_الرعاية الإدارية و المالية لعمليات الزبائن سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

و نشاط الوكالة مرهون إلى حد كبير بالدور الهام الذي يلعبه المدير في التوفيق بين مختلف المصالح الموجودة في الوكالة باعتباره المسؤول الأول ،فيتوجب عليه اعتماد سياسة ناجعة لتسيير الوكالة هو يقوم بترقية و تقييم رأس المال ،تنظيم ،تنشيط و مراقبة نشاطات الوكالة.

و بطبيعة الحال تحتوي الوكالة على الأمانة التي تتكفل بالرد على المكالمات الهاتفية و فتح الرسائل ،وكذا دراسة و معاينة التقديمات المستندي و ذكا الطباعة على مختلف الآلات ،و تظم الوكالة أربعة مصالح سنبينها وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم

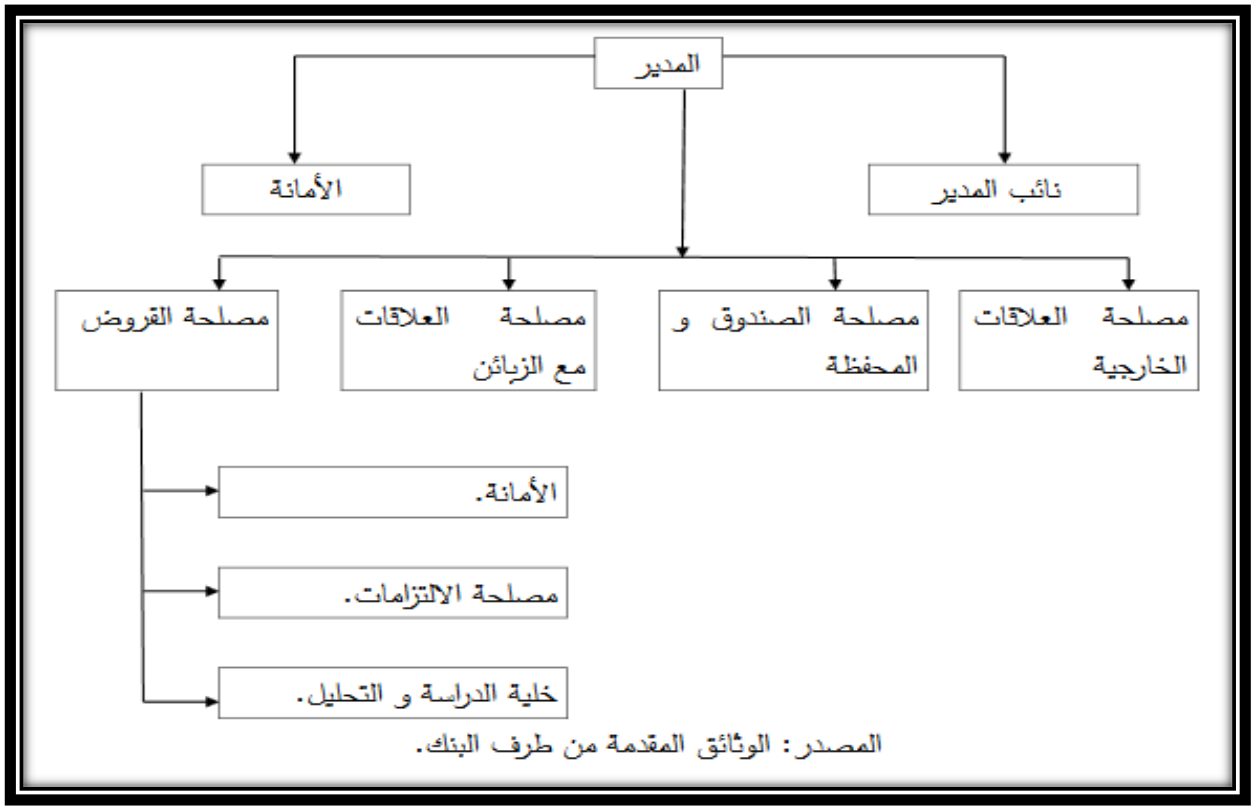

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف البنك.

الفرع الثاني :دورمختلف مصالح وكالة مستغانم

تختلف مصالح الوكالة و يختلف تبعا لذلك دور كل واحدة منها ،فكل واحدة لها غرض معين و فيما يلي بعض منها:

أولا :مصلحة العلاقات الخارجية

تلعب مصلحة العلاقات الخارجية دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج و ذلك عن طريق:

_إنجاز عمليات توظيف و تصفية حساب الصادرات و الواردات ،

_فتح و إنجاز اعتماد مستندي في الاستيراد و التصدير ،

_تنفيذ الاستعلامات المستندي في الاستيراد و التصدير

_ إنجاز عمليات الزبائن في الحساب بالعملة الصعبة ،

ثانيا :مصلحة الصندوق و المحفظة

يتمثل دور كل منها في:

مصلحة الصندوق

تزود مصلحة الصندوق العمليات التي يطلبها الزبون في نفس الوكالة أو في شبكة البنك أو البنوك التي يتعامل معها ،و المصلحة علاقة وطيدة مع الزبائن ،وهذه العملية حركة نقدية (ايداع ،سحب) و أيضا حركة من حساب للحساب (تحويل ،وضع تحت التصرف)

مصلحة المحفظة

يتمثل دورها في

إنجاز العمليات المتعلقة بالشيكات و أوامر الدفع للزبائن ،

_تسيير و متابعة التوظيفات ،

_معالجة و تنفيذ تحويلات الزبائن ،

_إنجاز عملية المقاصةcompensation و عملية المقاصة عن بعد tel compensation مع البنوك الأخرى .

من بين المستندات المعالجة من طرف المصلحة الشيك ،و يمكن تعريفه على أنه وسيلة الدفع ووثيقة مكتوبة يمكن الشخص المسمى (الساحب) أن يعطي أمر لموظف البنك بإعطاء مبلغ من المال لنفسه أو لحامل الشيك ،أو شخص ثالث هو المستفيد.

و تتمثل أنواعها فيما يلي:

_شيك بنكي،

_الشيك الموحد،

_الشيك غير الموحد.

ثالثا: مصلحة العلاقات مع الزبون

المكلفين بالزبائن هم أول من يتحدثون مع الزبائن على مستوى الوكالة و تتمثل مهمتهم في

_ تقرير الدخل ،

_ العلاقة مع الزبائن وفقا لتوجيهات إدارة الوكالة ،

_القيام بتحليل الأخطار و إصدار إشعارات لجميع مستويات الوكالة ،

_ القيام بتحليل مردودية الزبائن ،

_القيام لتسيير و متابعة استعمال القروض للموافقات المتحصل عليها.

رابعا :مصلحة القروض

تملك مصلحة القروض مكانة في كل وكالة بنكية، و تعتبر وسيلة مهمة و ذلك لتكوين الأموال و تنمية الاستثمار ولهذا الغرض يجب أن تجهز المصلحة بالتنظيم الملائم و للتوزيع العقلاني المهام ،ومصلحة القرض تختلف من وكالة بنكية لأخرى.

المبحث الثاني : دارسة حالة القرض الاستثماري

في هذا المبحث قمنا بدراسة مشروع المتمثل في مطعم ، و لهذا تطرقنا الى كافة الجوانب متعلقة بمنح قرض الاستثماري .

المطلب الأول : دراسة ملف قرض الاستثمار

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر(المؤسسة) ، و الذي يتضمن بيانات كاملة و دقيقة، و يحظى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة و يجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- تقديم المشروع .
- إظهار الصحة المالية للمؤسسة.
- إعطاء الفوائد المالية و الاقتصادية للمشروع .
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها .
- إظهار الكفاءة و الاحترام في تسيير المشروع.

- **مكونات ملف القرض**

صاحب المشروع يقوم بتحرير طالب يتألف من :

1- الملف الإداري : و يتمثل في وثائقه الإدارية .
2- الملف التقني : يحوي الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع و الذي يحتوي على الوثائق التالية :

- الميزانيات و جداول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأ.
- ميزانيات و جدول حسابات النتاج التقديرية لخمس سنوات قادمة.
- جدول إهلاك القرض .
- مخطط تمويل المشروع .
- مخطط الأعمال أو الأشغال .

- **إيداع الملف**

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه و كذا الوثائق المطوية، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع .

يقوم البنك بدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنه اللجوء إلى مصادر أخرى للتزود بالمعلومات (البنوك و المؤسسات المالية الأخرى) .

يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك و الذي يحدد مبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة فإن ملف القرض ينتقل من مستوى الأخر و ذلك على النحو التالي :

- مستوى الوكالة : الحد الأقصى (200.000.000 دج إلى 400.000.000 دج) .
- مستوى المديرية الجهوية : الحد الأقصى 800.000.000 دج .
- اللجنة المركزية : غير محدود.

فالمستويات الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقروض فتقتصر مهمتها في اتخاذ القرارات ، و ذللك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة في الحسبان.[63]

المطلب الثاني : المقاييس المطلوبة لمنح القرض

الفرع الأول : التعريف بصاحب المشروع

صاحب المشروع هو مسير المؤسسة ذات الشخص الوحيد السهم الأزرق له خبرة كبيرة في هذا التخصص حيث أنه كان مدير لمطعمين في فرنسا لمدة عشر سنوات و كذلك مسير في الجزائر لمدة خمس سنوات و'مأكولا ت خفيفة).

الاسم القانوني للشركة: ش ذم م ، السهم الأزرق.

الموقع: بلدية مزغران

نشاط المشروع : تحضير جميع المأكولات مع تقديم عدة خدمات

الفرع الثاني : تقديم نشاط

يمثل نشاط المؤسسة في إعداد أطعمة و مأكولات متنوعة حديثة و تقليدية تتمثل في : أطباق ساخنة ، أطباق باردة و كذلك تقدم خدمات مختلفة يمكن أن يحتاجها الزبون خارج نطاق .

[63]معلومات تم الحصول عليها من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري.

- **اليد العاملة :**

الجدول رقم 01: اليد العاملة

الوظيفة	العدد
- المسير	1
- رئيس المطبخ	1
- المحاسب	1
- سكرتيرة	1
- السائق	1
- مقدمي الأطعمة	7
- مساعدي الطباخ	4
- عمال مخصصين لخدمة أخرى	4

المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائري .

المطلب الثالث : بطاقة تقنية للمشروع

- دراسة قابلية العيش للمشروع

1- دراسة السوق :

إن عدد المطاعم التي تحتوي على مختلف الخدمات و مختلف المأكولات في دارة مستغانم مزغران محدودة و خاصة في تلك المنطقة فيعتبر تقريبا هو الوحيد الذي يقدم الأطعمة الساخنة و الباردة في الحين و في جميع الأوقات، حيث يعمل عنده العمال بالتداول مما يجعل العمل مستمرا 24/24 ساعة .

2- دراسة التجارية :

الجدول رقم 02 : تقدر المنتوج العام كما يلي :

تقدير المنتوج العام	114000 وحدة
أطباق باردة 40 /100	45600 وحدة
أطباق ساخنة 100/60	68400 وحدة

المصدر : الوثاق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائر .

- السعر : أسعار المنتجات في الجدول التالي

الجدول رقم 03 : الأسعار المقترحة من طرف المؤسسة

المنتوج : الأطباق الساخنة و الباردة	الأسعار : يتغير السعر بين 100دج إلى 400 دج
salade niçoises	150 دج
salade de ton	100 دج
salade de riz	90 دج
salade de poulet	120 دج
سندويتش تونة	170دج
سندويتش دجاج	170دج
سندويتش شاورمة	170دج
هامبرغر	120دج
سندويتش لحم مفروم	120دج

المصدر : الوثاق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائر .

المشروبات :

الجدول رقم 4 : أسعار المشروبات المقترحة من طرف المؤسسة .

أنواع المشروبات	السعر
عصير عادي	30دج
عصير طبيعي	يتغير من 40 دج إلى 150دج
مشروبات عادية	يتغير السعر 40 دج إلى 100دج

المصدر : الوثاق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائر .

3- التحليل التقني :

هذا المشروع موقعه استراتيجي و تجاري بالدرجة الأولى ، كما أنه متمركز في وسط المدينة محاذي لمجموعة من المراكز و المحلات التجارية، حيث يتكون من الطابق أرضي بالإضافة إلى ثلاثة طوابق .

حيث يتوفر المشروع على :

- أربع مطابخ .
- الغرفة المبردة .
- قاعة الأعلام الألي .
- قاعة الهاتف العمومي .

❖ كما يحتوي الطابق الأخير على مجموعة من الغرف لتوفير راحة للزبائن .

4- البنية المالية :

الجدول رقم 05 : البنية المالية

	النسبة المئوية	المبلغ
المساهمة الشخصية	100/53	7.334 دج
القرض البنكي	100/47	6.461 دج

المصدر : الوثاق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائر .

تقدم المستثمر إلى البنك الخارجي الجزائري لطلب قرض بنكي يقدر ب 646100 دج أي ما يعادل تقريبا نسبة 47 بمئة من المبلغ الإجمالي للمشروع ، حيث ساهم هو بالمبلغ الباقي دج 7334000 أي ما يعادل نسبة 53 بمئة نتيجة دراسة عيش المشروع .

المطلب الرابع : الدراسة المالية للمشروع

في هذا المشروع قمنا فقط بالدراسة مردودية المشروع قبل التمويل البنكي فقط .

❖ **تحليل مردودية المشروع قبل التمويل البنكي :**

1- إعداد سجل استحقاق التثبيثات .
2- إعداد سجل استحقاق الاهتلاكات .
3- حساب القيمة المتبقية للاستثمار .
4- حساب الاحتياج إلى رأس مال العامل .
5- إعداد جدول حساب النتائج التقديرية .
6- معيار الربحية

مدة إنجاز المشروع سنة 1 واحدة

1- إعداد استحقاقات التثبيتثات

جدول رقم 06: جدول إعداد استحقاقات التثبيثات .

	المبالغ	0	1	2		الإجمالي
مصاريف إعدادية	200	200				
مباني	5233	5233				
معدات و أدوات	4934	4934				
	83	83				
منقولات	1790	1790				
تجهيزات مكتب	222	222				
إجمالي التثبيتات	12462	12462				12462

المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائري .

2- استحقاق الاهتلاك

جدول رقم 07 : استحقاق الاهتلاكات

	المبالغ	المدة	1	2	3	4	5	6	7	8	الإجمالي
المصاريف الإعدادية	200	5	40	40	40	40	40	-	-	-	200
مباني	5.233	20	262	262	262	262	262	262	262	262	2.096
معدات و أدوات	4.934	10	493.4	493.4	493.4	493.4	493.4	493.4	493.4	493.4	3.947
منقولات	1.790	10	358	358	358	358	358	-	-	-	1.790
تجهيزات مكتب	222	5	44.4	44.4	44.4	44.4	44.4	-	-	-	222
مخصصات الاهتلاك	12.462	-	1.206	1.206	1.206	1.206	1.206	763.7	763.7	763.7	8.321

.المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائري .

3- حساب القيمة المتبقية للاستثمار

القيمة المتبقية للاستثمار = إجمالي التثبيتات – إجمالي الاهتلاكات

vr= 12462k DA - 8321k DA = 4141k DA

إذن القيمة المتبقية للاستثمار هي 4141 دج

4- حساب الاحتياج إلى رأس المال

لدينا الإجمالي الاستثمار يساوي 13.795

الاحتياج إلى رأس المال BFR = إجمالي الاستثمار – إجمالي التثبيتات

BFR= 13.795 – 12.462

BFR = 1.333 KDA

5- حساب التغييرفي رأس مال العامل

جدول رقم 08 : حساب التغيير رأس مال العامل

		100/68	100/75	100/83	100/91	100/100	-
	0	1	2	3	4	5	6
CA	-	1.1227	12.289	13.518	14.870	16.375	16.357
BFR	-	9.06	1.000	1.106	1.333	1.333	-
تغير BFR	906	94	106	107	0	0	-

المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائري .

6- إعداد حسابات النتائج التقديرية

جدول رقم 09: إعداد جدول النتائج التقديرية

	1	2	3	4	5	6	7	8
رقم الأعمال	11.17	12.28	13.51	14.87	16.77	16.37	16.37	16.37
مواد و لوازم	3.03	3.18	3.34	3.50	3.68	3.68	3.68	3.68
خدمات	600	631	663	696	729	729	729	729
القيمة المضافة	7.52	8.47	9.51	10.66	11.94	11.94	11.94	11.94
نفقات شخصية	2.96	2.96	2.96	2.96	2.96	2.96	2.96	2.96
ضرائب و الرسوم	223	234	234	258	271	271	271	271
EBA	4.35	5.27	5.27	7.44	8.71	8.71	8.71	8.71
مصاريف مالية	452	362	362	181	91	-	-	-
م.الاهتلاك	1.37	1.37	1.35	1.20	1.20	763.7	763.7	763.7
النتيجة	2.32	3.33	3.33	5.83	7.19	7.72	7.72	7.72

المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة مستغانم ، مصلحة الاستغلال ، البنك الخارجي الجزائري .

7- معيار الربحية

- مهلة الاسترجاع

DR = 3 ans (1970/1970+3329)*12 mois = 3 ans et 4 mois

- مهلة الاسترجاع الحالية

DR= 3 ans +(3666/3666+299)*12mois = 4 ans

- صافي القيمة الحالية

VAN =18288K DA

- منسوب الربحية

Ip = 1+(18289/13368+87+91+85+88)=2.33

- مؤشر العائد

T1 = (30/100)... VAN = 563 KDA

T2 =(30/100)... VAN = - 13117KDA

TRI = (30/100)+5*(563+1317)= 31.5/100

التعليق على معايير الربحية :

من الدراسة السابقة نستنج أن :

مهلة الاسترجاع و مهلة الاسترجاع الحالية بعيد كل البعد عن مهلة حياة المشرع ، مما يعني أن المشروع مربح

- النسبة الحالية 100/8
- VAN موجبة و كذللك عالية ، مما يسمح لنا أن نقول أن المشروع مربح .

- كل دينار يعود لنا بفائدة قيمتها 2.33 دينار ، مما يعني رأس المال بنسبة 2.33 بمئة و هذا النسبة تبرهن ربحية المشروع .
- معايير دراسة الربحية قبل التمويل ، يبين لنا أن المشروع مربح مما يحفزنا لدراسة الربحية بعد التمويل .

خلاصة الفصل

يعتبر البنك الخارجي الجزائري عنصر هام في الجهاز المصرفي ، و في الجزائر و باعتباره بنك كغيره من البنوك فهو يهتم بمنح ، القروض بمختلف أنواعها من أجل تشجيع ، و ترقية الاستثمار إذ أنه لا يخاطر بمنح القروض بصفة عشوائية ، و إنما يدرس المركز المالي للعميل لتحليل إمكانيته على الوفاء بديونه ، و محاولة كشف المخاطر و تجنبها .

الخاتمة

خاتمة

الهدف من بحثنا هو تقديم دراسة حول معايير التسيير الاستراتيجي للقروض في البنوك التجارية باعتباره نشطات لم تعد محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين و لكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد و المؤسسات، و تزداد أهميتها يوما بعد يوم و سبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة ، و في ضل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين المدخرين و المستثمرين أي تتلقى الوادع ، و تعيد ، استعمالها في مجال يعرف بالتسهيلات الائتمانية أو القرض المصرفية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين المجالات التي يقوم البنك عن طريقها باستثمار موارده من أجل تحقيق عوائد مناسبة، حيث تم منح هذه القرض لمختلف القطاعات و في مختلف المجالات، و منه نجد تنوع و تعدد في أصناف هذه القروض ، فهي تقسم على عدة اعتبارات من بينهما العدة ، و نوع النشاط الممول ، و ضمن هذا الاعتبار نجد قروض موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

و بما أن الاستثمار هو المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول فإن تنشيطه مرتبط بمدى توفير التمويل اللازم الذي يعتبر أحد الركاز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات باختلاف أنواعها من أجل إنشائها أو متابعة نشاطها أو في تطويرها ، و لتبيان مدى مساهمة القروض المصرفية في توفير التمويل الضروري للمشاريع الاستثمارية و في هذا الاطار توصلنا إلى اختيار الفرضيات التالية :

- بالنسبة للائتمان يعتبر عصب العمل المصرفي لأي اقتصاد كان و يعتبر المصدر الرئيسي لربحية ، أي بنك ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى ، نظر لكونه يعمل على تدبير وسائل التمويل الازمة و بالتالي قدرته على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي
- هناك جملة من المخاطر التي يتعرض لها البنك ، و عليه بقوم بتحديد عدة معايير للحد منها
- للاستثمار أهمية بالغة في استغلال موارد البنك لتحسين و ضعية المؤسسة و المساهمة في التنمية للخروج من الأزمة الاقتصادية .
- القروض المصرفية تساهم مساهمة فعالة في توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية .

النتائج

- إن نجاح البنك يعتمد على استراتيجية محكمة يعتمد عليها حيث يتم من خلالها جذب الودائع و تشجيع الاستثمار.
- القروض المصرفية تساهم بشكل كبير في توفير التمويل لازم لمختلف المشاريع الاستثمارية.

- اتباع استراتيجية تسيير محكمة تمكن البنوك من مواجهة المخاطر .

التوصيات

انطلاقا من دراسة النظرية التي قمنا بها تمكن من الوصول إلى بعض التوصيات

- حسن المعاملة و الاستقبال للزبائن من طرف البنك و ذلك لبعث الثقة بين الطرفين.
- البحث في كفية تقديم أكبر قدر ممكن من القروض مع توخي الحذر لتجنب المخاطر .
- توخي الدقة و الشفافية عند دراسة ملفات القرض .
- تقديم تسهيلات بنكية بشكل أفضل من أجل تشجيع عملية الإقراض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- صادق الاسد الشمري ،ادارة العمليات المصرفية ،دار اليازوري للنشر،عمان ،2014.
- جميل سلام الزيدانين،اساسيات في الجهاز المالي ،دار واءل للنشر ،الطبعة الاولى،الاردن،1999.
- خالد امين عبد الله ،اسماعيل ابراهيم الطراد ،ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية ،دار النشر ،الطبعة الاولى ،عمان ،2006.
- سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي ،دار اسامة ،الطبعة الاولى ،عمان ،2009.
- حسن سمير عشيش ،ظافر الكيسي ،التحليل الائتماني.
- منظور شمولي ،عدنان تايه النعيمي ،دار المسيرة ،الطبعة الاولى ،عمان 2010.
- محمد صالح الحناوي ،نهال فريد ،اسواق المال و المؤسسات المالية ،الدار الجامعية الاسكندرية ،2004.
- بخراز يعدل فريدة ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة ،الجزائر ،2008.
- نذير عدنان عبد الرحمن ،القروض المتبادلة ،دار النفاءس،الطبعة الاولى ،الاردن ،2011.
- دريد كامل الشيب ،ادارة البنوك المعاصرة ،دار المسيرة ،الطبعة الأولى ،عمان 2012.
- الطاعر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السادسة ،الجزائر.
- مهند حنا،نقولا عيسى،ادارة المحافظ الائتمانية ،دار الراية للنشر و للتوزيع ،الطبعة.الاولى ،عمان ،2010.
- الدكتور عيد الغفار الحنفي و الدكتور عبد السلام ابو قحف ،ادارة البنوك و تطبيقاته ،دار المعرفة الجامعية.
- حمزة محمود الزبدي ،ادارة المصارف ،دار الوراق للنشر ،طبعة معدلة ،2011.
- الدكتور منير ابراهيم ،اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ،الاسكندرية،1999.
- محافظ الشمال ،خلسل هندي،العمليات المصرفية و السوق المالية ،المؤسسة الحديثة الكتاب ،طرابلس،2000.
- منهل مطرب ذيبوتر و رضوان العمار ،النقود و البنوك ،الاء الطباعة و النشر ،عمان ,1996
- عبد الحميد طلعت اعد،الادارة الفعالة الخدمات البنوك الشاملة ،مكتبة الشفري ،المنصورة ،1998

- هيكل العجمي و رمزي باين ارسللان ،النقود و المصارف و النظرية النقدية ،دار واءل للنشر ،عمان ،2009
- فلاح حسن الحسني و مؤيدي عبد الرحمن ،ادارة البنوك ،دار واءل للنشر ،عمان،2000
- عبد المعطي و رضا راشد و محفوظ أحمد ،جودة ادارة الائتمان ،دار واءل للنشر ،عمان ،1999
- عبد الحميد عبد المطلب ،البنوك الشاملة مليتها و ادارتها ،الدار الجامعية الابراهيمية ،2008
- محمد كمال خليل الحمزاوي ،اقتصاديات الائتمان المصرفي ،نشاة المعارف ،مصر،2002
- رميسة قريا قص و عبد الغفار حنفي ،اسواق المال ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2000
- عبد اللطيف بلغرسة ،المنهل المعرفي في التسيير المصرفي ،منشورات باجي مخطار ،عنابة ،2000
- اصر داد عدون و محمد فتحي نواصر ،دراسة الحالة المدنية ،الجزاءر
- عبد الحميد الاشواري ،ادارة المخاطر الائتمانية ،منشاة المعارف ،الاسكندرية،2002
- وليد ناجي الحياني ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،اثراء للنشر و التوزيع،عمان ،2009
- عبد الحق ابو عتريش ،الوجيز في البنوك التجارية ،جامعة منتوري ،قسنطينة،2000
- احمد غنيم ،صناعة قرارات الائتمان و التمويل في اطار إستراتيجية شاملة البنوك ،الاردن،1999
- بخرازة فايزة ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000
- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار حامة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2008.

ثانيا : الرسائل الجامعية

- 1هاملي ليلى ،القروض البنكية ،دراسة حالة الاستغلال ،مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس ،جامعة الجزائر دفعة 2003
- فاطمة الزهراء عبادي ،دور التحليل المالي في منح قروض الاستغلال ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ،تخصص مالية ،جامعة المدية ،2004
- عبد الوحد غردة ،ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفالحة و التنمية الريفية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر-
- علاش شهرازد ، معايير و إجراءات منح القروض الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة البويرة.